



إضافة

لتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون

الملحق رقم ١٢ ألف (A/31/12/Add.1)

الأمم المتحدة



إضافة

لتقرير مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والثلاثون

الملحق رقم ١٢ ألف (A/31/12/Add.1)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٧٦

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام ويعني ايوان أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

ان تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، بالاضافة الى مذكرة من المفوض السامي بشأن مسألة القيام ، وفقا لاتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية ، بانشاء هيئة يمكن أن يتقدم اليها بطلباتهم الأشخاص الذين يطلبون الاستغادة من الاتفاقية ، يصدران تحت الرمز A/31/12 و A/31/12/Add.2 على التوالي (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ ، والمرجع نفسه ، الملحق رقم ١٢ باء) .

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
١	٨ — ١ مقدمة — الفصل الأول
١	٢ ألف — انتخاب أعضاء مكتب اللجنة
١	٨ — ٣ باء — التمثيل الداخلي للجنة
٤	٥٠ — ٩ الفصل الثاني — بيان المفوض السامي والمناقشة العامة
٤	٢١ — ٩ ألف — بيان المفوض السامي
٦	٤٩ — ٢٢ باء — المناقشة العامة
١١	٥٠ قرار اللجنة
١٢	٨٧ — ٥١ الفصل الثالث — الحماية الدولية
١٢	٥٩ — ٥١ ألف — مقدمة
١٣	٦٤ — ٦٠ باء — انشاء لجنة فرعية جامعة معنية بالحماية الدولية
١٤	٦٧ — ٦٥ جيم — مناقشة عامة
١٥	٧٦ — ٦٨ دال — الصكوك القانونية الدولية
١٦	٧٨ — ٧٧ هاء — الحقوق الاساسية للاجئين
١٦	٨٠ — ٧٩ واو — تحديد مركز اللاجئين
١٧	٨١ زاي — الحصول على العمل المأجور
١٧	٨٢ حاء — حصول اللاجئين على جنسية بلد الاقامة
١٧	٨٣ طاء — لم شمل العائلات
١٧	٨٤ ياء — تسجيل ممتلكات الآسيويين غير معيّن الجنسية من أوغندا
١٧	٨٦ — ٨٥ كاف — الترتيبات للدورات التالية للجنة الفرعية
١٨	٨٧ استنتاجات اللجنة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		الفصل الرابع — أنشطة المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٢٠	٨٨ — ١١٩	قرار اللجنة
٢٦	١١٩	الفصل الخامس — المسائل المالية
٢٩	١٢٠ — ١٢٩	ألف — حسابات صناديق التبرعات عن سنة ١٩٧٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات
٣٠	١٢٣	قرار اللجنة
٣٠	١٢٤ — ١٢٨	باء — مركز التبرعات والحالة المالية الشاملة لعامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧
٣٢	١٢٩	قرار اللجنة
٣٣	١٣٠ — ١٣١	الفصل السادس — أية مسائل أخرى
٣٣	١٣٢	قرار اللجنة

المرفقات

- المرفق الأول — البرنامج السنوي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين : موجز اعتمادات عام ١٩٧٦ (المنقحة) وعام ١٩٧٧
- المرفق الثاني — البيان الافتتاحي الذي أدلى به المفوض السامي في ٤ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ امام الدورة السابعة والعشرين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي .

تقرير الدورة السابعة والعشرين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي *

(جنيف من ٤ الى ٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦)

الفصل الأول

مقدمة

١ - عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي جلستها السابعة والعشرين من ٤ الى ٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ في قصر الامم .

ألف - انتخاب أعضاء مكتب اللجنة

٢ - بمقتضى المادة ١ من النظام الداخلي التي تنص على أن انتخاب أعضاء مكتب اللجنة يكون لمدة سنة كاملة ، انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء مكتبها الآتي بيانهم :

الرئيس : سعادة الدكتور ش. فان دير كلا آوف (هولندا) .

نائب الرئيس : السيد ج. د. مفانغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) .

المقرر : السيد ج. ج. مورينو (كولومبيا) .

باء - التمثيل داخل اللجنة

٣ - وكان أعضاء اللجنة ممثلين في الدورة كما يلي :

استراليا	تونس
اسرائيل	الجزائر
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	جمهورية تنزانيا المتحدة
أوغندا	الدانمارك
ايران	السويد
ايطاليا	سويسرا
البرازيل	فرنسا
بلجيكا	فنزويلا
تركيا	الكرسي الرسولي

سبق صدورها تحت الرمز A/AC.96/534 .

*

النمسا	كندا
نيجيريا	كولومبيا
هولندا	لبنان
الولايات المتحدة الأمريكية	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
يوغوسلافيا	وأيرلندا الشمالية
اليونان	النرويج

٤ - كما مثلت بمراقب كل من حكومات الأرجنتين ، والاردن ، وانغولا ، وأيرلندا ، وباكستان ، وبولندا ، وبيرو ، وتايلند ، والرأس الأخضر ، ورومانيا ، والسنغال ، والسودان ، وشيلي ، والعراق ، وغينيا - بيساو ، وفنلندا ، وقبرص ، وليبيريا ، ومصر ، المغرب ، وموريتانيا ، ونيوزيلندا ، واليابان ، وكذلك فرسان مالطة .

٥ - ومثلت منظومة الامم المتحدة بالهيئات الآتية : الامم المتحدة ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، ومؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي وبرنامج الاغذية العالمي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية .

٦ - كما مثلت بمراقبين المنظمات الدولية الحكومية الآتية : لجنة المجتمعات الاوروبية ، واللجنة الدولية الحكومية للهجرة الاوروبية ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية .

٧ - وقد مثل في الاجتماع أيضا المؤتمر الوطني الافريقي لافريقيا الجنوبية ، ومنظمة تحرير فلسطين ، ومؤتمر الوندوين الافريقيين لآزانيا ، والمنظمة الشعبية الافريقية الجنوبية الغربية لناميبيا .

اقرار جدول الأعمال - قرار اللجنة

٨ - قررت اللجنة التنفيذية اقرار جدول الأعمال الآتي :

(١) انتخاب أعضاء مكتب اللجنة .

(٢) اقرار جدول الاعمال (A/AC.96/524/Rev.1) .

(٣) بيان من المفوض السامي ومناقشة عامة A/AC.96/INF.148 ، و A/AC.96/INF.149 .

(٤) الحماية الدولية (A/AC.96/527) ، و (A/AC.96/527/Add.1) .

(٥) حسابات المندوبين التبرعات لسنة ١٩٧٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات .

A/AC.96/525 و A/AC.96/525/Add.1 .

(٦) أنشطة المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .
(A/AC.96/526 ، و A/AC.96/529 ، و A/AC.96/530 ، و A/AC.96/531 ، و A/AC.96/532)

ويشمل هذا البند مايلي : اعمال المساعدة السنوية للمفوض السامي لشؤون اللاجئين في ١٩٧٥ - ١٩٧٦ والبرنامج المقترح لصناديق التبرعات لعام ١٩٧٧ ؛ وأنشطة اعادة التوطين ؛ والعمليات الخاصة . كما اضيف لجدول الاعمال بناء على طلب حكومة الجزائر بند عنوانه : " وضع وتنفيذ برنامج لمساعدة لاجئي الصحراء والمسائل المتعلقة بهذا الموضوع " .

- (٧) مركز التبرعات والحالة المالية العامة لسنة ١٩٧٦ وسنة ١٩٧٧ (A/AC.96/528) .
- (٨) أية مسائل أخرى .
- (٩) بحث مشروع التقرير عن الدورة .

الفصل الثاني

بيان المفوض السامي والمناقشة العامة

ألف - بيان المفوض السامي

٩ - في بيانه الافتتاحي أمام اللجنة (انظر المرفق الثاني أدناه) ، رسم المفوض السامي صورة عن محنة المشردين وعن الاستهتار بحقوق الانسان الاساسية للاجئين وذلك بذكر أمثلة مأساوية على حالات الطرد ورفض منح اللجوء وأعمال العنف التي عانى منها أفراد اللاجئين . وقال ان هذه الاعمال يرتكبها غالبا أفراد ومنظمات لا رقابة عليهم أو عليها مما يزيد من المخاطر التي تكتنف مهمة المفوض السامي من حيث توفير الحماية للاجئين . وقد اتخذت بعض التدابير ؛ مثل تجميع اللاجئين في مراكز والبحث عن امكانيات إعادة التوطين ، وذلك بالتعاون مع الحكومات والجمعيات الخيرية . الا أنه كان من الضروري القيام بخطوات مناسبة على المستويين القومي والدولي لمنع حدوث مثل هذه الاعمال التي يصعب التوقع ان تستطيع مفوضية شؤون اللاجئين مجابهتها لوحدها . كما أسف المفوض السامي شديد الأسف لأعمال ارهاب قام بها أناس داخلون ضمن ولاية مفوضية شؤون اللاجئين مما شكل تهديدا لأمن اللاجئين الآخرين بل حتى لأمن موظفي المفوضية في بعض الاحيان . فمثل هذا السلوك يحرم صاحبه بطريقة آلية من مزايا مركز اللاجئ وفقا للاحكام الخاصة الواردة في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين (١) .

١٠ - ورحب المفوض السامي بالرغبة التي أبدتها اللجنة في دورتها السابقة في تشكيل لجنة فرعية عامة لشؤون الحماية الدولية لأن هذا سوف يوجه الانظار الى أعمال الحماية التي تقوم بها مفوضية شؤون اللاجئين .

١١ - ومن الناحية الايجابية ذكر المفوض السامي بدء العمل بالعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . وشدد على أهمية مؤتمر المفوضين بشأن معاهدة اللجوء الاقليمي الذي سيعقد في كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ وقال انه يأمل أن يكون هذا المؤتمر علامة على طريق تطوير القانون الانساني . وعلا بقرار من الجمعية العامة رقم القرار ٣٤٥٦ (د - ٣٠) ، دعا المفوض السامي الحكومات الى المساعدة في تغطية تكاليف هذا المؤتمر الذي لم يؤمن له بعد التمويل الكامل .

١٢ - ثم أشار المفوض السامي الى الاعمال التي يقوم بها مكتبه لمصلحة اللاجئين في مختلف أنحاء العالم ، فلاحظ أن الحالة المتقلقلة للاجئين في بعض بلدان أمريكا اللاتينية لا تزال تثير مشاكل معقدة . وأضاف ان هناك كثيرا من بلدان المنطقة لم تنضم بعد الى اتفاقية عام ١٩٥١

(١) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، الرقم ٢٥٤٥ ، ص ١٥ .

وبروتوكول عام ١٩٦٧ (٢) وان غالبية هذه البلدان قد استبقت الحدود الجغرافية للاتفاقية . وتركز الجهود المبذولة في هذه البلدان على كفالة الحماية الفعالة وعلى تشجيع اعادة التوطين مادامت فرصة الاستيطان في بلدان أخرى من بلدان أمريكا اللاتينية لم تهيأ الا لبعض اللاجئين فقط . كما أن المتطلبات المالية اللازمة للعناية باللاجئين واعالتهم بانتظار ترحيلهم باهظة جدا . وبالرغم من أن بلدانا عديدة استجابت استجابة ايجابية للنداءات المتتالية لاعادة التوطين ، مما أتاح لاعداد كبيرة من اللاجئين مغادرة الارجننتين وبيرو وشيلي ، الا أن الحالة لا تزال ماسة الى تهيئة فرص أخرى .

١٣ - وفي افريقيا ، التي لا تزال تستنفذ الجزء الاكبر من موارد البرنامج السنوى لمفوضية شؤون اللاجئين ، برزت حاجات جديدة وخاصة كنتيجة للوضع في الجنوب الافريقي . واحتاج الامر الى تقديم مساعدة خاصة للاجئين من روديسيا الجنوبية (زمبابوى) . وقد كلف الامين العام مؤخرا المفوض السامي بتنسيق برنامج الامم المتحدة للمساعدة الانسانية في انغولا على غرار البرامج التي اضطلع بها مكتبه من أجل اللاجئين والاشخاص المشردين في غينيا - بيساو وموزامبيق . أما في افريقيا الشمالية فان مفوضية شؤون اللاجئين تواجه مشكلة خطيرة بسبب الحالة في الصحراء الغربية . وأسوة بما فعلت المفوضية في الجهات الاخرى فانها تتبع هنا أيضا سياستها التقليدية التي تقضي بالبحث عن حلول دائمة للمشكلة بما في ذلك الاعادة الطوعية للاجئين الى أوطانهم والتوطين الدائم . والى أن يتحقق ذلك فهناك حاجة ملحة للاغاثة .

١٤ - وأشار المفوض السامي أيضا الى المحنة المأساوية لمئات الآلاف من الاشخاص المشردين في قبرص ولبنان ، حيث يستدعي الامر باستمرار تقديم المعونة الانسانية .

١٥ - وفي آسيا ، احرز تنفيذ المشروعات في جمهورية فيتنام الاشتراكية وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تقدما مرضيا ، وكما هي الحال في مناطق أخرى ، فان النية معقودة على انتهاء هذه البرامج تدريجيا كلما حقق المستفيدون منها قدرا من الاكتفاء الذاتي . وفي تايلند ، استمر تدفق اللاجئين وجررت مناقشات مع السلطات التايلندية للوصول الى حلول دائمة . والى أن يتم ذلك فالحاجة تدعو الى مواصلة برامج الاغاثة . وفي البلدان الاخرى في جنوب شرق آسيا ، لا تزال المفوضية تهتم بصفة رئيسية بمشروعات مؤقتة للعناية والاعالة واعادة التوطين . وقد نشأت مشكلة جديدة هامة من تدفق الاشخاص المتواصل من شبه جزيرة الهند الصينية ، الذين يغادرونها في مراكبهم الصغيرة الخاصة والذين كثيرا ما يحتاجون الى الانقاذ في البحار العالية والى قبولهم في بلد يلجأون اليه . وعندما يقبلون في مثل هذا البلد تكون المفوضية مستعدة لمساعدتهم لهجين الوصول الى حل دائم . وأعرب المفوض السامي عن أمله في تلقي رد ايجابي على النداء الذي وجهه للحصول على حصص خاصة لاعادة توطين الاشخاص المعنيين .

١٦ - وقد حدثت تطورات مشجعة في أرجاء أخرى من العالم حيث قام العديد من البلدان بتقديم الدعم السخي لاعمال المفوضية . ففي أوروبا لاقت الجهود التي بذلت لتشجيع لم شمل أفراد الاسر

من عدة بلدان في أوروبا الشرقية ، وذلك في إطار الرغبات التي أبدتها الدول في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المنعقد في هلسنكي ، قدرا من النجاح .

١٧ - ان مدى وتنوع الأنشطة التي دعيت مفوضية شؤون اللاجئين الى القيام بها قد ارتفع ———
موارد المكتب المالية والبشرية ، مما يستدعي بدوره تبرعات سخية من الحكومات . فالطبيعة التي لا يمكن التنبؤ بها للمشاكل التي تتطلب عملا من المفوضية وكذلك تطويرها نحو الحل الدائم عاملان يجعلان التخطيط المسبق أمرا شاقا جدا ، ولا سيما فيما يتعلق بالعمليات الخاصة . فلا يمكن ان يواجهوا الاحتياجات الا عن طريق نداءات خاصة تثير طبعها هي ايضا مشاكل للواهيين من حيث تخطيط ميزانياتهم . فبالرغم من جهود المفوضية لتحقيق أقصى النتائج بأقل انفاق ممكن من الاموال والقوة العاملة ، فقد استمرت متطلبات البرنامج السنوى في الزيادة ، ولم يتسن التمويل الكامل لبرنامج سنة ١٩٧٦ البالغ قدره ١٤٨ مليوناً من الدولارات الا بفضل الاستجابة السخية التي جاءت مؤخرا من عدد قليل من كبار الواهيين . الا أن الحاجة تدعو مع ذلك الى زيادة كبيرة في تبرعات الحكومات لمواجهة هدف برنامج عام ١٩٧٧ الذى يقوم في المرحلة الحالية على الحد الأدنى من المتطلبات فقط .

١٨ - غير أن المكتب قد استطاع مع ذلك الوفاء بالتزامه أن يبقي موارد ميزانيته العادية دون تعديل من حيث القيمة الحقيقية خلال فترة أربع سنوات ، وذلك بتسديد كافة المتطلبات الاضافية ———
صناديق التبرعات .

١٩ - وقد استفادت المفوضية مرة أخرى من التعاون النشط والواسع الذى قدمته وكالات الامم المتحدة الاخرى . كما لعبت المنظمات غير الحكومية دورا حيويا أيضا .

٢٠ - وأشار المفوض السامي الى أن الاهداف الاساسية لمكتبه هي تشجيع الحلول الدائمة لمشاكل اللاجئين عن طريق الاعادة الاختيارية الى الأوطان أو المساعدة على التوطين أو الادماج المحلي . أما في حالة العمليات الخاصة ، وهي بطبيعتها قصيرة الامد ، فان المكتب قد اعتمد طريقة أسرع لانهاؤها تدريجيا . وفي جميع الحالات تستهدف المفوضية تمكين الاشخاص المشردين من تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي .

٢١ - وشدد المفوض السامي في ختام بيانه على أن الاشخاص المشردين ليسوا أفقر الفقراء فحسب لكنهم كثيرا ما يكونون ضحايا انتهاكات لحقوق الانسان الاساسية ولا أمل كبيرا لديهم ———
في مستقبل أفضل . ولذا يعتقد أنه بالتوازي مع الجهود الحالية لاقامة نظام اقتصادى جديده هناك حاجة محتمة الى " نظام انساني جديد " .

باء - المناقشة العامة

٢٢ - اعترف أعضاء اللجنة بحجم وتعقد المشاكل المتشعبة التي تواجه مفوضية شؤون اللاجئين في عدد متزايد من البلدان في جميع أرجاء العالم . وقد أشادوا بالطريقة التي يتبعها المفوض السامي في انجاز مهمته واعترفوا بمساس وأبعاد الاحتياجات التي لا يزال من الضروري مواجهتها .

٢٣ - وشددت غالبية المتحدثين على الأهمية الحيوية للحماية الدولية ، خاصة في وقت تنتهك فيه حقوق الإنسان الأساسية للاجئين انتهاكا خطيرا ، وذلك بالرغم من جهود المفوض السامي المتواصلة وتدخلاته المتعددة لدى السلطات المعنية . كما أنهم أكدوا على أهمية المؤتمر القادم للمفوضين بشأن اللجوء الاقليمي (انظر الفصل الثالث أدناه) .

٢٤ - وقال عدد من الممثلين انهم يشاركون تماما القلق الذي أبداه المفوض السامي في بيانه الافتتاحي ازاء أعمال العنف التي ترتكب ضد اللاجئين في بعض البلدان - نظرا الى صعوبة المحافظة على القانون والنظام - والى الوضع الدقيق للاشخاص الذي يفادرون بلادهم في مراكب صغيرة . ووجه أحد الممثلين الانظار الى التزام يانية السفن ، بموجب الاتفاقيات المعمول بها حاليا ، بانقاذ الاشخاص المعرضين للخطر في البحار العالية .

٢٥ - وقال أحد المراقبين في بيانه أمام اللجنة ان حكومته تدين أعمال التخريب والارهاب في بلده لأنها مصدر آلام للاجئين والمواطنين على السواء وان تتخذ حكومته التدابير اللازمة لقرار الامن الداخلي تماما . وذكر أيضا أنه يوجد حاليا في بلده ما يقرب من ٧٠٠ . ٠٠٠ شخص اقامتهم غير قانونية .

٢٦ - وقال عدة متحدثين انهم يؤيدون رأى المفوض السامي في أن النتيجة الطبيعية للحماية الدولية للاجئين هي الاحترام الدقيق من جانب اللاجئين أنفسهم لواجباتهم والتزاماتهم نحو الدول التي تمنحهم حق اللجوء ، كما هي مبينة في المادة ٢ من اتفاقية عام ١٩٥١ بشأن مركز اللاجئين .

٢٧ - وتوصلت اللجنة الى اتفاق بشأن التكرار ، بقوة ، للنداء الذي وجه في الدورة السادسة والعشرين للجنة بقصد احترام حقوق الانسان للاجئين بكل دقة .

٢٨ - واعترف عدد كبير من المتكلمين بالحاجة المتزايدة الى تقديم المعونة المادية الى اللاجئين وما يقابل ذلك من زيادة المتطلبات المالية من المكتب . وقد أبرزوا انه وان كانت مسؤولية مساعدة اللاجئين والمشردين تقع على عاتق المجتمع الدولي بكامله ، فان عددا قليلا من الواهبين التقليديين هم الذين يتحملون الآن الجزء الأكبر من النفقات ، واعرخوا عن أملهم في تغيير هذا الوضع غير المتوازن . وقد لاحظوا من بيان المفوض السامي أن كافة الجهود تبذل من أجل توسيع قاعدة الدعم المالي . وقد أضاف المفوض السامي أن هذه الجهود قد نجحت الى حد أن عدد المتبرعين لتمويل أعمال الاغاثة التي تقوم بها المفوضية قد بلغ الآن ٨٠ تقريبا ، وان كان معظم التبرعات لا تزال تأتي من عدد محدود من الحكومات . وبالتالي جرى استمطاء الدول الاعضاء الاخرى ، التي يستطيع بعضها تقديم تبرعات هامة لنشاطات المفوضية وستستقصى امكانية مساهمتها المالية أكثر من ذلك . وتوجد طبعاً حكومات يهملها برنامج واحد أو أكثر من برامج المفوضية وفضلت حتى الآن أن تكون مساهمتها المالية عن طريق التبرعات الثنائية الى البلد الذي يقيم فيه اللاجئون المعنيون . وقد استمعت اللجنة باهتمام الى ما أعلنه عدد من الممثلين خلال الدورة من أن حكوماتهم ستقدم تبرعات مالية جديدة على جانب من الأهمية ، وتوجد تفاصيل هذه التبرعات في الفصل الخامس من هذا التقرير .

٢٩ — وبالإشارة إلى اتساع اشتراك المفوضية في عمليات الاغاثة الضخمة ، اقترحت بعض الوفود على المفوض السامي أن يبحث امكانية استيعاب بعض عمليات الاغاثة طويلة الامد في الميزانية العادية في وقت ما . وذكر أحد الممثلين على سبيل المثال برنامج المساعدة في تايلند وأشار إلى أن على الحكومات أن تحسب حساب متطلبات المساعدة لمثل هذه العمليات في ميزانياتها العادية .

٣٠ — وبالنسبة للأثار التي يحتمل أن تحدثها العمليات الخاصة على العمل التقليدي الذي تضطلع به المفوضية أكد المفوض السامي من جديد أنه يجب اعطاء الأولوية للمهمة الرئيسية للمفوضية ، وهي الحماية الدولية ، وللوصول إلى حلول دائمة في نطاق برنامج المساعدة السنوي يسره أن يلاحظ أنه تم تمويله بالكامل فيما يتعلق بالسنة الجارية .

٣١ — وأشار أحد الاعضاء إلى أن العمليات الخاصة تستنفد الجزء الأكبر من الموارد المالية المتاحة للمفوضية ولذا فإن الحاجة تدعو إلى النظر مجدداً في امكانية مطالبة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن تعلق على هذه الأنشطة . وقال المفوض السامي انه وفقاً للمقرر الذي اتخذته اللجنة التنفيذية في دورتها الخامسة والعشرين والذي اعتمدته الجمعية العامة في القرار ٣٢٧١ (د - ٢٩) ، قدمت المفوضية تقريراً عن العمليات الخاصة بنفس الطريقة التي قدمت بها تقاريرها عن الأنشطة الأخرى التي تمول من الصناديق الاستثنائية . وأضاف انه سيجري ، طبعاً ، توجيه كل الاهتمام إلى زيادة تحسين الإجراءات المتعلقة بإعادة النظر في برامج المفوضية من الناحية المالية .

٣٢ — وفيما يتعلق بالاقتراح الذي قدمه ممثل بلجيكا والقاتل بأنه بغية الاقلال إلى حد ما من الحاجة إلى جمع الأموال ، يجب تمويل مشروعات المساعدة عن طريق تقديم قروض حسب النمط الذي يتبعه صندوق إعادة التوطين للاجئين الوطنيين واكتظاظ السكان التابع لمجلس أوروبا ، أوضح المفوض العام أن الترتيبات الإدارية اللازمة لضمان سداد القروض أثبتت أن هذه القروض باهظة التكاليف وأن المشروعات الرئيسية الحالية لمساعدة اللاجئين لا تسمح بإنشاء نظام قروض ، خاصة لأنه سيكون من الصعب جداً الحصول على ضمانات مناسبة لسداد هذه القروض . غير أنه يجري الآن ، إلى الحد الممكن ، استخدام نظام يقتضي إنشاء صناديق رؤوس أموال دائمة .

٣٣ — وتساءل أحد الممثلين عما إذا كان لا يمكن من الناحية النظرية ، أن يدخل تنسيق برامج المساعدة التي تشمل كثيراً من أنواع الاغاثة المختلفة التي تتولاها المفوضية بهذه المهارة . بناءً على طلب الأمين العام ، في نطاق أعمال وكالات أخرى من وكالات الأمم المتحدة . واقترح ممثلان آخران أنه يمكن للمفوضية استخدام جهاز التنسيق التابع لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث . وفي ضوء بيانات المفوض السامي وممثلي الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة وكذلك التعليقات التي أدلى بها ممثلو الحكومات خلال الدورة ، لاحظت اللجنة انه من المستصوب بالنسبة لجميع من يعينهم الأمر أن يضعوا نصب أعينهم مجالات مسؤولية جميع المنظمات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة وأنه ينبغي تفادي ازدواج العمل والتداخل بين المفوضية والوكالات المعنية (٣) .

(٣) انظر أيضاً الإشارة إلى بيان ممثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث في الفصل الرابع أدناه .

٣٤ - وشدد المفوض السامي في رده على أن المشكلة الحقيقية تكمن بالاحرى في تعدد المشاكل التي طلب الى المكتب أن يضطلع بمسؤوليتها . وقال ان ممثلي وكالات الامم المتحدة الاخرى قد ذكروا خلال الدورة أن أعمال المفوضية يجرى تنفيذها بالتعاون مع أعمال المنظمات الاخرى الاعضاء في منظومة الامم المتحدة وأنه يستبعد خطر الازدواج في العمل بين هذه الوكالات .

٣٥ - وردا على سؤال بشأن العلاقات العامة من ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، الذي طلب من بين أمور أخرى عقد اجتماعات أخرى للجنة التنفيذية في المستقبل للنظر في فعالية نفقات أنشطة الاعلام التي تقوم بها المفوضية وبين تكاليفها ، شرح المفوض السامي أن نشرات مكتبه ترسل الى الحكومات والمؤسسات الخيرية ووسائل الاعلام . وأضاف انه كثيرا ما يطلب الى المفوضية أن تعد وثائق خاصة تتناول جماعات مختارة من اللاجئين لتستخدمها مختلف المنظمات التي تضطلع بنشاطات لجمع الاموال في مختلف أنحاء العالم . فالكتيب الاساسي الذي يتضمن معلومات أساسية عن المفوضية يطبع بعدة لغات بقصد حفز الاهتمام أيضا في البلدان التي لم تتبرع حتى الآن لبرامج المفوضية بينما تصدر النشرة الرئيسية واسمها 'تابلويد' ست مرات في السنة . وأضاف المفوض السامي انه نظرا لما أبدى من ملحوظات سيوجه اهتمام اكبر في المستقبل الى فعالية نفقات أنشطة الاعلام العام .

٣٦ - وخلال المناقشة العامة وفي أوقات أخرى أثناء الدورة قدم بعض الممثلين والمراقبين بيانات عن حالة اللاجئين والاشخاص المشردين في بلدانهم وعن التدابير المتخذة لصالحهم ، ويوجد ملخص لهذه البيانات في المحاضر الموجزة المتصلة بها .

٣٧ - كما نظر خلال المناقشة العامة أو أثير عدد من المشاكل المحددة التي تواجه المجتمع الدولي في مجال المساعدة الانسانية .

٣٨ - وأشار ممثل الجزائر والمراقبان عن موريتانيا والمغرب مسألة العمل الانساني الذي تتولاه المفوضية في منطقة تندوف والمشار اليه في البيان الافتتاحي للمفوض السامي وفي التقرير الخاص عن أنشطة المساعدة التي تضطلع بها المفوضية . وقد بحث هذا العمل بتفصيل أكثر عند النظر في الوثيقة A/AC.96/526 (انظر الفصل الرابع ، الفقرات من ١٠٢ الى ١٠٥) .

٣٩ - وبالإشارة الى مسألة الاشخاص المشردين في قبرص ، وافق عدة ممثلين على استمرار الحاجة الى المساعدة الانسانية التي تقدمها الامم المتحدة والتي ينسقها المفوض السامي بناء على طلب الامين العام . وقد أشيد بالطريقة التي اتبعها الامين العام في انجاز هذه المهمة .

٤٠ - وقال ممثل اليونان والمراقب عن قبرص أن استمرار المساعدة الانسانية أكثر ما تكون ضرورة الآن بسبب نقل الاشخاص من الشمال وتوطين غيرهم من الخارج ، كما شدد على الحاجة الى اعادة الاشخاص المشردين الى ديارهم عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) .

٤١ - وأشار ممثل تركيا الى أن مشكلة الاشخاص المشردين في قبرص ، وهي متصلة اتصالا وثيقا بتطورات سياسية وقعت في الماضي ، يعاني منها كلا الطرفين وأنها بدأت قبل ذلك بكثير بالنسبة للطائفة التركية . وأضاف انه ما كان يجب اثاره هذه المشكلة الآن بالتدريج بأسباب انسانية . وشدد على أن الانتقال الوحيد للاشخاص انما حدث بمحض ارادتهم تماما .

٤٢ - وقد مت ممثلة لبنان بياناً مؤثراً عن المعنة التي يعانيها آلاف من الرجال والنساء والاطفال ممن تأثروا نتيجة للنزاع الذي لا يزال دائراً في بلادها وطلبت استمرار المساعدة الانسانية الفورية التي يحتاج اليها ، على نحو ساس ، آلاف من الاشخاص المشردين اللبنانيين وذلك بالتعاون مع كافة المنظمات المتخصصة التي تقدم المساعدة لهذا الغرض .

٤٣ - وأشار ممثل نيجيريا الى المشاكل الكبيرة المتعلقة باللاجئين والاشخاص المشردين في افريقيا ، ثم أشاد بالمفوض السامي لما اتخذته من اجراءات في أعقاب قيام القوات الروديسية في آب/ أغسطس الماضي بتدمير معسكرا للاجئين من زمبابوي في موزامبيق . وأضاف انه ينبغي أن تنعكس زيادة أنشطة المفوض السامي في افريقيا على عضوية البلدان الافريقية في اللجنة التنفيذية وعلى تكوين موظفي مفوضية شؤون اللاجئين .

٤٤ - وجه المراقب عن انغولا الانظار الى المشاكل الكبيرة التي يواجهها بلده من أجل تأهيل مئات الآلاف من اللاجئين والاشخاص المشردين ، وأعرب عن أمله في أن يدخل برنامج الامم المتحدة المقترح في حيز التنفيذ بأسرع ما يمكن .

٤٥ - وكرر المراقب عن منظمة الوحدة الافريقية الاعراب عن اهتمام منظمته بأعمال مساعدة اللاجئين وبالعلاقات الوثيقة التي تربط بين منظمته ومفوضية شؤون اللاجئين . وأشار الى أن أكبر مشاكل اللاجئين والاشخاص المشردين التي تهم المفوضية توجد الآن ، كما سبق أن ذكر ذلك المفوض السامي ، في القارة الافريقية . ووجه الانظار بصفة خاصة الى المشاكل المأساوية التي ثارت أخيراً في الجنوب الافريقي . كما أكد هذا الصدد على المهمة الضخمة التي ينبغي الاضطلاع بها في انغولا . ثم كرر الاقتراح الذي قدمه مراقب منظمة الوحدة الافريقية في دورتها السادسة والعشرين وهو أن اشترك افريقيا في الاعمال المضطلع بها من أجل اللاجئين ينبغي أن ينعكس على عضوية اللجنة التنفيذية .

٤٦ - وفي بيان أمام اللجنة أعرب ممثل لجنة المجتمعات الأوروبية عن اهتمام هذه المجتمعات بأعمال المفوضية كما يتضح ذلك من التبرعات الكبيرة من المعونة الغذائية التي تقدمها للاجئين والاشخاص المشردين في زائير وقبرص والهند الصينية . ففي جميع هذه الحالات سلمت الاغذية في ميناء الوصول على نفقة المجتمع الاقتصادي الاوروبي .

٤٧ - وأشار ممثل المجلس الدولي للمؤسسات الخيرية في بيان أمام اللجنة ، الى اهتمام المؤسسات الخيرية المتزايد بمسألة الحماية الدولية ولاسيما بمبدئي اللجوء وعدم الطرد . وقد اصدرت منظمته مذكرة حول مشروع الاتفاقية بشأن اللجوء الاقليمي ، تدعو من بين أمور أخرى الى حماية اللاجئين وتعزيز جميع التدابير القانونية القائمة حالياً عن طريق الاعتراف ، في عبارات محددة بجلاء ، بحق اللجوء للاشخاص الذين يبحثون عن ملجأ من الاضطهاد . كما تضمنت المذكرة ايضاً ضمانات مقترحة لحماية المصالح المشروعة لحكومة الدولة المضيفة . كما شدد على تدرى حالة اللاجئين في بعض المناطق وعلى أعمال المؤسسات الخيرية لصالح الافراد اللاجئين في المدن الافريقية وأعمالها في ذلك المجال الهام المتصل باعادة التوطين عن طريق الهجرة .

- ٤٨ - وخلال الدورة كلها أشيد اشارة حارة بالمؤسسات الخيرية لما تقدمه من مساهمة ثمينة لعمال المساعدة الدولية للاجئين في انهاء كثيرة من العالم .
- ٤٩ - وبالإشارة الى النواحي الانسانية من مشاكل الاشخاص المشردين ، وافقت اللجنة على أن الحاجة تدعو الى قدر أكبر من الشفقة والاهتمام بمحتتهم وأيدت تماما آراء المفوض السامي فيما يتعلق بالحاجة الى " نظام انساني جديد " مواز للنظام الاقتصادي الجديد . وقد أكد عدة ممثلين خلال الدورة على أهمية مساعدة اللاجئين على انهاء حالتهم كلاجئين ، والافضل من ذلك على أهمية محاولة تجنب ظهور مشاكل اللاجئين اطلاقا .

قرار اللجنة

٥٠ - ان اللجنة التنفيذية ،

- (أ) تشيد بالمفوض السامي للطريقة المثلى التي وفى بها بأنشطته المتشعبة وتؤيد تماما ضرورة اقامة " نظام انساني جديد " كما شدد على ذلك المفوض السامي في بيانه ؛
- (ب) تؤكد من جديد الاهمية الاساسية للحماية الدولية التي تعتبر حجر الزاوية لعمال مفوضية شؤون اللاجئين ؛
- (ج) وتعرب عن قلقها العميق ازاء الانتهاكات الخطيرة المتواصلة لحقوق اللاجئين ؛
- (د) وتكرر النداء الذى وجهته في دورتها السادسة والعشرين (A/AC.96/521) ، الفقرتان ٤٩ (ج) و ٦٩ (ب) ، وتحث الدول على أن تحترم بكل دقة حقوق الانسان للاجئين عملا بالمفقرة ٣ من المادة الاولى من ميثاق الامم المتحدة ، وعلان الامم المتحدة لحقوق الانسان ، والصكوك القانونية الاساسية المتعلقة باللاجئين ؛
- (هـ) وتلاحظ مع الارتياح أن المفوض السامي واصل بذل كافة الجهود ليكفل التنفيذ الفعلي لبرنامج السنوى لمساعدة اللاجئين ، وينفذ في الوقت نفسه ، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الاخرى المعنية التابعة للأمم المتحدة ، العمليات الخاصة المضطلع بها لمصلحة الاشخاص المشردين نتيجة لكوارث ترجع الى فعل الانسان ، وذلك تمشيا مع ما يتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتوخيا للانتهاء السريع من هذه العمليات .
- (و) وتؤكد من جديد اقتناعها الذى أعربت عنه في دورتها السادسة والعشرين (A/AC.96/521 ، الفقرة ٤٩ (ج)) بضرورة توزيع المسؤولية عن اتاحة الموارد المالية وغيرها من الموارد اللازمة لانجاز أنشطة مفوضية شؤون اللاجئين توزيعا عادلا بين جميع أعضاء المجتمع الدولي ، وتلاحظ مع التقدير الجهود التي بذلها المفوض السامي لزيادة الاسهام المالي في مهمته الانسانية .

الفصل الثالث الحماية الدولية

ألف - مقدمة

٥١ - لاحظ مدير الحماية ، عند تقديم تقرير الحماية (A/AC.96/527 و Add.1) ، ان التقرير قد أعد هذه السنة على نحو يوضح الأهمية الخاصة التي تعلقها اللجنة على هذه الوظيفة من وظائف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٥٢ - وأشار الى أن احدى المسؤوليات الرئيسية للمفوض السامي ، بموجب ولايته ، فيما يتصل بحماية اللاجئين هي تشجيع الصكوك الدولية التي تهدف الى ذلك ، وكذلك تنفيذها تنفيذا فعالا . وكان أهم التطورات هو قرار الجمعية العامة في دورتها الثلاثين بعقد مؤتمر للمفوضين في الفترة من ١ كانون الثاني /يناير الى ٤ شباط /فبراير ١٩٧٧ ، للنظر في اتفاقية بشأن اللجوء الاقليمي واعتمادها . وقد اجتذب عقد هذا المؤتمر اهتماما واسعا من جانب العديد من الهيئات الحكومية الدولية وغير الحكومية ، بما فيها اللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية ، والمجلس الأوروبي والمجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الافريقية ، واللجنة الخاصة المعنية بحقوق الانسان التابعة للمنظمات الدولية غير الحكومية ، وكذلك عدد من معاهد القانون . وقد أوضح هذا التعبير عن الاهتمام بوجود القوى الانسانية والأخلاقية المتأصلة التي تعمل لتعزيز حقوق الانسان ، ومن المأمول فيه أن يعزز كل منها الآخر لصالح اللاجئين .

٥٣ - وأضاف أنه حدث عدد من الانضمامات الجديدة الى اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ المتعلقين بمركز اللاجئين والى اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ التي تحكم الجوانب المحددة في مشكلة اللاجئين في افريقيا (٤) . ويود أن يلفت الانتباه الى أهمية التخلي عن الحدود الجغرافية المتضمنة في اتفاقية ١٩٥١ .

٥٤ - والمطلوب الآن بذل جهود متواصلة أيضا فيما يتصل بتنفيذ هذه الصكوك .

٥٥ - وأشار مدير الحماية بعد ذلك الى المشاكل الخطيرة التي تواجه المكتب فيما يتصل بالانتهاكات المتكررة للحقوق الأساسية للاجئين ، ولا سيما حق عدم الاعادة القسرية . ومن الجوهرى أن تسلم الحكومات بأن منح اللجوء عمل سلمي وانساني ، ولا يشير بأى حال الى موقف غير ودي نحو بلد المنشأ . كما أنه من الجوهرى ألا تنتقص اتفاقات تسليم المجرمين بين الدول من المبادئ التي تقوم عليها اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ . وفي هذا الصدد يحث على أن يصبح ممارسة عامة ذلك الاجراء الذي اتخذه من قبل عدد من الحكومات ، وهو اخطار المفوضية حيثما ينتوى تسليم أو ابعاد أى شخص يلتمس اللجوء .

(٤) منظمة الوحدة الافريقية ، الوثيقة CM/267/Rev.1.

٥٦ - وقد استمرت الدراسة الاستقصائية التي بدأت في ١٩٧٤ للحالات الفردية الصعبة . ومن الناحية الاحصائية أوضحت الدراسة أن العدد المعروف من حالات الاختطاف قد ازداد أثناء الفترة المستعرضة ؛ ولكن من ناحية أخرى انخفض الى حد ما العدد المعروف للحالات المصنفة في باب اللجوء والمشاكل المتصلة به ، والاعتقال ، وتحديد الأهلية ، وإعادة التوطين .

٥٧ - ومن المشاكل المؤثرة التي تلقى اهتماما عاجلا ومتواصلا مشكلة الأشخاص الذين يغادرون شبه جزيرة الهند الصينية في قوارب صغيرة والذين استمر عددهم بالازدياد منذ آخر دورة للجنة ، وتوجد حاجة ماسة الى مرافق لاستقبالهم ، ولو كان ذلك لمجرد لجوء مؤقت .

٥٨ - كما يتطلب الأمر مزيدا من الجهود لتشجيع لم شمل عائلات اللاجئين المشتتة ، وهي مهمة يؤمل متابعتها بقدر أكبر من الزخم تشبها مع أحكام الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

٥٩ - وفي الختام ، قال مدير الحماية أن مهمة الحماية الدولية لحقوق الانسان المملوكة للاجئين في عالم اليوم لا تعدو أن تكون في بدايتها .

باء - انشاء لجنة فرعية جامعة معنية بالحماية الدولية

٦٠ - عملا بالاستنتاجات بشأن الحماية الدولية [A/AC.96/521 ، الفقرة ٦٩ (ح)] التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والعشرين ، قررت اللجنة في جلستها ٢٧٥ أن تنشيء لجنة فرعية جامعة معنية بالحماية الدولية تجتمع مبدئيا أثناء دورة اللجنة ، وتدرس بقدر أكبر من التفصيل النواحي التي يغلب عليها الطابع التقني والقانوني في حماية اللاجئين وترفع استنتاجاتها الى اللجنة .

٦١ - وقد افتتحت اللجنة الفرعية ، المنشأة على هذا النحو ، مداولاتها في ٦ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦ ، وعقدت اجتماعين لاحقين بعد ظهر نفس اليوم ويوم الخميس ٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٦ .

٦٢ - وقررت اللجنة ، تشبها مع الاقتراحات التي أبديت أثناء دورتها السادسة والعشرين ، أن يعمل الممثلون الذين انتخبوا أعضاء في مكتب اللجنة التنفيذية كأعضاء أيضا في مكتب اللجنة الفرعية .

٦٣ - وقررت اللجنة الفرعية ، أن ينطبق النظام الداخلي للجنة التنفيذية على أعمالها ، حسبما يقتضي الحال .

٦٤ - واعتمدت اللجنة الفرعية جدول الأعمال التالي :

- ١ - أعضاء المكتب
- ٢ - طرق العمل وقرارات جدول الأعمال
- ٣ - المناقشة العامة
- ٤ - الصكوك القانونية الدولية المتعلقة باللاجئين

- ٥ - الحقوق الأساسية للاجئين
- ٦ - تحديد مركز اللاجئ
- ٧ - الحصول على عمل مريح
- ٨ - لم شمل العائلات
- ٩ - حصول اللاجئين على جنسية بلد الإقامة
- ١٠ - تسجيل ممتلكات الآسيويين غير معيّني الجنسية من أوغندا
- ١١ - أى موضوعات أخرى
- ١٢ - النظر في مشروع التقرير

جيم - مناقشة عامة

٦٥ - شدد أعضاء اللجنة الفرعية ، خلال المناقشة العامة ، على الأهمية القصوى لوظيفة الحماية التي تضطلع بها المفوضية وعلى خطورة المشاكل التي تواجه مكتب المفوض السامي في ذلك الميدان . وهم يعتقدون أن اللجنة الفرعية في وضع يمكّنها من اجراء دراسة دقيقة لهذه المشاكل واستكشاف الحلول لها ، مما يساعد المفوض السامي في تصريف ما أصبح مهمة من أصعب وأعقد المهام التي تنتشر في جميع أنحاء العالم . ووضع غالبية المحدثين تأكيداً خاصاً على المسائل الحيوية المتمثلة في اللجوء وعدم الاعادة القسرية ، وتعهدوا بتقديم مساندتهم الكاملة لاعتماد اتفاقية بشأن اللجوء الاقليمي كما يتضح أدناه .

٦٦ - وقدم عدد من الممثلين بياناً عن التدابير المتخذة في بلدانهم بغية تحسين مركز اللاجئين والتعاون مع المفوض السامي في تنفيذ وظيفة الحماية المكلف بها . وذكر أحد الممثلين أن حماية اللاجئين تستتبع أيضاً بعض المشاكل الحساسة الى حد ما ، وتستوجب الحذر حتى لا تؤدي الى عكس المقصود منها .

٦٧ - ورأى أحد الممثلين ، مع اشارته على وجه التحديد الى الأهداف التي ينبغي على اللجنة الفرعية أن تتابعها على نحو مفيد ، أن أهم واجبات اللجنة الفرعية هو تحديد أى أوجه نقص في الحالة القانونية للاجئين وفي الحماية المقدمة اليهم من الحكومات في مختلف أجزاء العالم ، ورأى أن أعظم ما تستطيع اللجنة الفرعية المساهمة به هو استعراض هذه العيوب والتماس الطرق والوسائل للمساعدة في التغلب عليها . وقال ان احدى الطرق التي ربما يمكن بها تشجيع التنفيذ العملي للحماية قد تكون جعل الرأي العام العالمي أكثر ادراكاً للحاجة الى توفير معاملة أكثر انسانية للاجئين . وقال ان المفوض السامي سيحتاج بالطبع ، ليتمكن من متابعة هذا الهدف على نحو فعال ، الى الدعم الكامل من الحكومات .

دال - الصكوك القانونية الدولية

- ٦٨ - لاحظ عدد من الممثلين مع الارتياح أن جهود المفوض السامي لتحقيق انضمامات جديدة الى اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول ١٩٦٧ قد لقيت قدرا من النجاح ، ولكنهم أعربوا عن أسفهم لأن عالمية الانضمام ما زالت بعيدة عن التحقيق .
- ٦٩ - وجرى التأكيد على أن التنفيذ الفعال لهذه الصكوك نصا وروحا لا يتصل أهمية عن الانضمام اليها . وبموجب المادة ٣٥ من الاتفاقية ، فإنه من المقرر أن تقدم الحكومات الى المفوض السامي البيانات اللازمة عن تنفيذ أحكام الاتفاقية . وأشار ممثل هولندا ، وأيده متحدثون آخرون بوجوب تقديم تقرير الى اللجنة عن تنفيذ اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ .
- ٧٠ - وشعر أعضاء اللجنة الفرعية بالسرور لملاحظة ما أظهرته الأوساط الحكومية الدولية وغير الحكومية من تأييد ودعم لمؤتمر المفوضيين والذي سيعتمد اتفاقية بشأن اللجوء الاقليمي .
- ٧١ - وشدد عدد من المتحدثين على الحاجة الى أن تتضمن الاتفاقية الجديدة ضمانات محددة لمتمسي اللجوء ، وأعرب بعض الممثلين عن الأمل بأن تتم تقوية النص تحقيقا لهذه الغاية . ورأى أحد الممثلين أنه ينبغي التعبير على وجه التحديد في الاتفاقية عن مبادئ أساسية تشمل عدم الاعادة القسرية ، وحرية اختيار اللاجئين لبلد اللجوء والتضامن الدولي في الحالات التي يواجه فيها بلد ما بمشاكل متزايدة بسبب تدفق غير متوقع ومفاجئ من اللاجئين .
- ٧٢ - وشدد عدد من أعضاء اللجنة ، وكذلك ممثلو المجلس الدولي للوكالات التطوعية والفريق العامل التابع للمنظمات غير الحكومية المعني بمشروع المعاهدة بشأن اللجوء الاقليمي ، على ضرورة أن يضمن وجوب فهم مبادئ عدم الاعادة القسرية على أنها تشمل عدم الرفض عند الحدود . وأن ملتمسي اللجوء ، مثلهم مثل الأشخاص الموجودين فعلا داخل دولة اللجوء ، لن يعادوا الى البلد الذي يتعرضون فيه لخطر الاضطهاد ، وأن توفر لهم على الأقل امكانية النظر الواجب في طلب منحهم اللجوء .
- ٧٣ - ولاحظ أحد الممثلين أن مسألة حق الفرد في أن يمنح اللجوء مقابل حق الدول في أن تمنح اللجوء مسألة على جانب كبير من التعقيد . ورأى أنه لا يمكن تحقيق حل واقعي الا باعتماد نص يوازن بدقة التوقعات المشروعة للمطالبين باللجوء مقابل حقوق وواجبات الدولة في ممارسة سلطتها السيادية .
- ٧٤ - وأعلن ممثلا سويسرا وفرنسا ، فيما يتصل بتكلفة المؤتمر التي تقدر بمبلغ ٣٠٠ . ٠٠٠ دولار ، أن حكومتيهما قد أعلنتا عن تبرعات لهذا الغرض . وأشار ممثلون آخرون الى أن حكوماتهم تنظر في امكان تقديم تبرع .
- ٧٥ - ووافقت اللجنة الفرعية ، آخذة في اعتبارها الدور الهام للمنظمات غير الحكومية في تشجيع المساعدة الانسانية الى اللاجئين وحمايتهم ، على التوصية باشتراك هذه المنظمات بصفة مراقب في مؤتمر المفوضيين القادم .

٧٦ - وأحاطت اللجنة الفرعية علما مع الاهتمام باقتراح الجمعية التأسيسية للبرلمان الأوروبي التابع لمجلس أوروبا المتضمن عقد اتفاق متعدد الأطراف ، في إطار تلك المنظمة ، بشأن نقل المسؤولية عن اللاجئين ، ولاحظت الاقتراح الذي أدلى به أحد الممثلين بأن يشرع في ترتيبات مماثلة في إطار جغرافي أوسع نطاقا .

هـ - الحقوق الأساسية للاجئين

٧٧ - جرى الاعراب عن القلق العميق فيما يتصل بتكرار الانتهاكات لحقوق اللاجئين الأساسية ، كما وصفها المفوض السامي في بيانه الافتتاحي . ولوحظ أنه ينبغي النظر الى هذه الانتهاكات أيضا في إطار الأعم لحقوق الانسان . وفي حالة اللاجئين ، تستحق الأعمال اللاإنسانية المزيد من الشجب خاصة وأنها موجهة ضد أناس يتسم موقفهم بالضعف على وجه خاص . وأعرب أعضاء اللجنة الفرعية عن القلق العميق إزاء حالة الأشخاص المشردين من الهند الصينية الذين رحلوا في قوارب صغرى ويحتاجون بشدة الى الانقاذ وهم في عرض البحر والى السماح لهم بالدخول الى بلد لجوء . وشدد بعض المتحدثين على أهمية الالتزام الدقيق لاتفاقية بروكسل لسنة ١٩١٠ (٥) واتفاقية أعالي البحار لسنة ١٩٥٨ (٦) فيما يتعلق بالانقاذ في أعالي البحار . وأعربت اللجنة الفرعية عن الأمل في أن تعطي الحكومات أولوية الى منح اللجوء الأول الى هؤلاء الأشخاص وأن تنظر الى ذلك بعين العطف وينبغي ، في حالة عدم امكان منحهم اقامة دائمة ، بذل جهد منسق من جانب كافة الحكومات للتعاون مع المفوض السامي في توفير الفرص لتوطينهم من جديد بصورة دائمة في مكان آخر . وأعرب أعضاء اللجنة الفرعية أيضا عن انشغالهم العميق بحالة اللاجئين في بعض الأجزاء الأخرى من العالم حيث تتعرض سلامتهم للخطر ، كما أبلغ عن ذلك ممثل لجنة الحقوق الدولية .

٧٨ - وينبغي أن يكون النداء المجدد التي قررت اللجنة التنفيذية أن تعلنه موجهها الى أوسع جمهور ممكن .

واو - تحديد مركز اللاجئ

٧٩ - رأى عدد من الممثلين أن هناك حاجة الى تماثل أكبر في اجراءات الأهلية . وأحاطت اللجنة الفرعية علما مع الاهتمام بالمعايير التي اقترحها المفوض السامي في تقريره عن الحماية (A/AG.96/257) ، الفقرة ٣٠) على أساس أن تطبيقها ينبغي أن يكون مرنا ، ومكيفا مع الهياكل الادارية القائمة .

(٥) اتفاقية توحيد بعض القواعد القانونية بشأن المساعدة والانقاذ في البحار ، الموقعة

في بروكسل في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩١٠ .

(٦) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ٤٥٠ ، رقم ٦٤٦٥ ، صفحة ٨٢ .

٨٠ - واقترح ممثل إيطاليا ، وأيده متحدثون آخرون ، وجوب دراسة إجراءات الأهلية وممارساتها بغية تقديم اقتراحات مناسبة الى اللجنة التنفيذية في الوقت المناسب .

زاي - الحصول على العمل المأجور

٨١ - شدد أعضاء اللجنة الفرعية على أهمية الحصول على عمل حيث أن ذلك يمثل عاملا حاسما يسمح باندماج اللاجئين ، ولا حظوا التدابير الخاصة المتخذة في عدة بلدان ، وعلى الأخص بلجيكا وفرنسا ، لتسهيل العمل المأجور للاجئين . وشملت هذه التدابير تبسيط الشكليات الادارية والتخلي عن بعض القيود وتنظيم دورات مكثفة تؤدي الى الحصول على عمل مدر للدخل .

حاي - حصول اللاجئين على جنسية بلد الاقامة

٨٢ - نظرا لأهمية التجنس في انهاء مركز اللاجئ ، جرى التشديد على ضرورة تعجيل وتسهيل العملية الادارية المترتبة على ذلك . كما أبدى اقتراح بغية تحقيق قدر أكبر من التماثل في متطلبات التجنس في مختلف البلدان .

طاي - لم شمل العائلات

٨٣ - أعرب العديد من الممثلين عن ارتياحهم للنتائج المشجعة التي تحققت في تشجيع لم شمل العائلات اللاجئة المشتتة بعد قيام المفوض السامي بتطبيق إجراءات جديدة لهذا الغرض . وشجعوه على مواصلة جهوده في هذا الاتجاه ، بالتعاون ، حسبما يلزم ، مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر .

يائي - تسجيل ممتلكات الاسويين غير معيني الجنسية من أوغندا

٨٤ - أوضح ممثل أوغندا أن تدابير ادارية مناسبة قد اتخذت في أوغندا ، بالتشاور مع المفوضية ، لقيام حكومة أوغندا بالنظر في المطالبات بالتعويض التي قدمها الاسويون غير معيني الجنسية . ومن المتوقع دفع التعويضات في الوقت المناسب .

كاف - الترتيبات للدورات التالية للجنة الفرعية

٨٥ - أعلن الكثير من المتحدثين ، عند الاعراب عن أهمية المساهمة التي يمكن أن تقدمها اللجنة الفرعية في أعمال الحماية ، أنه سيكون من العملي بقدر أكبر أن تجتمع اللجنة الفرعية في المستقبل يوما واحدا كاملا قبل دورة اللجنة التنفيذية نفسها ، كما يظهر في النتائج الواردة أدناه . ولتسهيل المناقشات في اللجنة الفرعية ، ينبغي تعميم الوثائق المقدمة اليها لتدرسها ، في موعد مبكر قبل الاجتماع ، للسماح لها بوقت كاف للنظر في هذه الوثائق .

٨٦ - ومع موافقة ممثل ايران على اجتماع اللجنة الفرعية يوما واحدا قبل الدورة التالية للجنة التنفيذية ، الا أنه لاحظ أن ولاية أعضاء المكتب الحاليين في اللجنة الفرعية لن تنته الا بعد انتخاب أعضاء المكتب الجدد في اللجنة ، ولذلك فان ولايتهم ستظل قائمة أثناء الاجتماع التالي ، الذي سيعقد يوما واحدا قبل الدورة الثامنة والعشرين للجنة التنفيذية . ولذلك رأى ممثل ايران أنه ليس من الضروري أن يقال على وجه التحديد أن اللجنة الفرعية سيكون لها نفس أعضاء المكتب .

استنتاجات اللجنة

٨٧ - ان اللجنة التنفيذية ،

(أ) قد شعرت بالقلق العميق بسبب الانتهاكات الخطيرة المتكررة لحقوق الانسان المملوكة للاجئين ، وللحقوق المملوكة لهم بموجب الصكوك القانونية المتعلقة بهم ، وشعرت بالقلق على وجه خاص بسبب حالة عدة مجموعات من اللاجئين الذين تتعرض سلامتهم للخطر ؛

(ب) ورحبت بالانضمامات الجديدة الى اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ ، وحثت جميع الحكومات على الانضمام الى هذين الصكين وعلى الالتزام بدقة لأحكامهما .

(ج) وأوصت أن يواصل المفوض السامي متابعة تطبيق وتنفيذ اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٧ في مختلف الدول الأعضاء ، بما في ذلك الممارسات والاجراءات الوطنية للاعتراف بمركز اللاجئ ، وتقديم تقرير الى اللجنة التنفيذية بشأن الموضوع في الوقت المناسب ؛

(د) ولا حظت مع الارتياح قرار الجمعية العامة المتضمن عقد مؤتمر للمفوضين للنظر في اتفاقية بشأن اللجوء الاقليمي واعتمادها ؛

(هـ) وأوصت بوجوب دعوة المنظمات غير الحكومية المعنية بالمشاكل المتصلة بحماية اللاجئين لحضور المؤتمر القادم للمفوضين بصفة مراقب ؛

(و) وشعرت بالقلق العميق ازاء مصير ملتسمي اللجوء الذين تركوا بلد هم في قسوارب صغيرة ويحتاجون الى الانقاذ أو السماح بدخولهم الى بلد اللجوء الأول والتوطين النهائي في نهاية المطاف ؛

(ز) وناشدت الدول أن تلتزم بدقة للأحكام القانونية المتصلة بانقاذ الأشخاص في البحر، على نحو ماوردت عليه في اتفاقية بروكسل لسنة ١٩١٠ واتفاقية أعالي البحار لسنة ١٩٥٨ ، وحثت الدول على بذل كل جهد ممكن لكفالة احترام أحكام هذين الصكين القانونيين من قبل ربابنة السفن في جميع الظروف ؛

(ح) وناشدت الدول أيضا :

١ ' أن تمنح اللجوء الأول الى اللاجئين والأشخاص المشردين الذين تم انقاذهم في البحر أو الذين أتوا مباشرة بطريق البحر ؛

٢ ' أن توفر فرص إعادة التوطين لهؤلاء الذين لم يتمكنوا من الحصول على الإقامة الدائمة في بلد اللجوء الأول ؛

(ط) وأكدت من جديد الحاجة الى مضاعفة دورها في ميدان الحماية ورحبت بانضمام اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية والمقصود منها تركيز الانتباه على قضايا الحماية ، بغية تحديد العيوب القائمة في ذلك الميدان واقتراح أوجه العلاج المناسبة ؛

(ي) وقررت أن تجتمع اللجنة الفرعية الجامعة يوما واحدا قبل الدورة الثامنة والعشرين للجنة التنفيذية .

الفصل الرابع

أنشطة المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (١)

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٨٨ - أوضح مدير المساعدة ، في معرض تقديمه للتقرير المتعلق بأنشطة المساعدة التي اضطلعت بها المفوضية في ١٩٧٥ - ١٩٧٦ وبرنامج صناديق التبرعات ، والميزانية لعام ١٩٧٧ (A/AG.96/526) ، أن هذا التقرير يتضمن لأول مرة جميع أنشطة المساعدة التي قامت بها المفوضية في إطار كل من البرنامج السنوي والعمليات الخاصة . وتبين الجداول ثانيا (ألف) و (بـ) (جيم) إجمالي النفقات في السنوات التي يغطيها التقرير . وقد بلغت هذه النفقات ٧٦٢ مليون دولار في عام ١٩٧٥ ، كما تقدر النفقات في العام الحالي بمبلغ ٩٩٣ مليون دولار في حين يمكن بلوغ رقم مماثل في عام ١٩٧٧ ، الأمر الذي يتوقف على نطاق العمليات الخاصة باختلافها . وأشار في هذا المضمرة إلى أن الاتفاق في إطار العمليات الخاصة للعام الحالي الوارد في الجدولين ثانيا (بـ) و (جيم) لا يتضمن البرنامج الخاص بانغولا نظرا لأنه عهد إلى المندوب السامي بمهمة تنسيق المساعدة الانسانية المقدمة من الأمم المتحدة هناك بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، أي تاريخ الاسناد الخاص بالجدولين .

٨٩ - وذكر مدير المساعدة ، معلقا على المساعدة التي تقدمها المفوضية بأشكالها المحددة ، أن الأهداف الأساسية ما تزال هي التوصل إلى حلول دائمة ، وتشتمل تلك الحلول على إعادة التوطين في بلد اللجوء الدائم . وكما يبين التقرير المتعلق بأنشطة إعادة التوطين التي تضطلع بها المفوضية (A/AG.96/529) فقد اكتسبت الجهود المبذولة في هذا الميدان في السنوات الأخيرة بعدا جديدا ازاء احتياجات اللاجئين في أمريكا اللاتينية واحتياجات الأشخاص المشردين من الهند الصينية . وقد أسفرت المصاعب الناشئة ، عن توفير فرص كافية لهؤلاء الأشخاص ، عن حاجة إلى رعاية واعاشة مؤقتتين ريثما يتم ترحيلهم . مما فرض عبئا جسيما على كاهل الموارد المالية للبرنامج . بيد أن تمويل الحلول الدائمة ما يزال يمثل الهدف الرئيسي الذي يوجه صوبه النصيب الأكبر من الأموال .

(١) تضمن هذا البند أنشطة المساعدة السنوية التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، وبرنامج صناديق التبرعات المقترح ، والميزانية لعام ١٩٧٧ ، وأنشطة إعادة التوطين ، والعمليات الخاصة . وعلاوة على ذلك أخريف ، بناء على طلب حكومتها الجزائر ، بند معنون " انشاء وتنفيذ برنامج لمساعدة اللاجئين الصحراويين والمسائل ذات الصلة " .

٩٠ - وأشار مدير المساعدة بعدد إلى المجالات الرئيسية لأنشطة المفوضية ، على النحو الوارد في المناقشة العامة ، وذكر تفاصيل إضافية عن بعض نواحي سير العمل . فقد تم إيلاء مزيد من الاهتمام في كل من المقر والميدان ، إلى تخطيط هذه الأنشطة ومراقبتها . وجرى ، عند إقامة مشاريع التوطين الريفي للاجئين ، الالتجاء ، على نحو متعاضد ، إلى البحوث الاستقصائية الشاملة المسبقة التي يقوم بها خبراء استشاريون خاصون - وهي ممارسة سبق لهيئات أخرى في الأمم المتحدة ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، تطبيقها . كما أفادت المفوضية ، عند إعداد هذه المشاريع ، من المساعدة المتخصصة التي يسديها أعضاء آخرون في منظومة الأمم المتحدة . ويعهد عادة بالتنفيذ الفعلي إلى هيئة خيرية أو هيئة تقنية مناسبة استنادا إلى اتفاق ثلاثي يعقد مع المفوضية والحكومة المعنية . بيد أن هناك عددا متزايدا من الحكومات يحدن الاشتراك المباشر في التنفيذ . وقد يقتضي هذا الأمر الحاق مزيد من الموظفين التقنيين بالمكاتب الميدانية التابعة للمفوضية بغية تيسير التعاون مع الحكومات . ويجري ، بوجه أعم ، الإبقاء على إجراءات البرنامج قيد النظر بصفة مستمرة بهدف تكييفها مع الاحتياجات المتغيرة .

٩١ - وأوضح مدير الإدارة والتنظيم أن النظام الحالي للميزانية ، الذي يقضي بالحفاظ ، لفترة أولية مدتها أربع سنوات ، على ثبات تكاليف دعم البرنامج والإدارة ، الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ، وفقا للقيمة الحقيقية ، في حين يتم الوفاء بالتكاليف الإضافية الناجمة عن تغير أحوال اللاجئين من صناديق التبرعات ، هذا النظام قد اتخذ بعد أن عمدت الأمم المتحدة في عام ١٩٧٤ إلى الأخذ بنظام دورة الميزانية لفترة سنتين . وسيعرض هذا الترتيب ، تبعا لذلك ، لاعادة النظر فيه فيما يتعلق بأعداد الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وفي ذات الوقت تم الاتفاق على أن تعرض سنويا على اللجنة التنفيذية ميزانية برنامجية شاملة ، وقد استحدثت بعض التغييرات في برنامج وميزانية العام الحالي اثر التوصيات التي تقدمت بها اللجنة التنفيذية واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، كما تلقى مقترحاتها (A/AG.96/531) القاضية بإدخال مزيد من التحسينات على شكل العرض اهتماما شديدا . ويقدم الآن البرنامج والميزانية بيانات عن جميع مصادر الأموال ، أي الميزانية العادية وصندوق الطوارئ ، والبرنامج السنوي وجميع الصناديق الاستثمارية بما فيها العمليات الخاصة . وكما يتبين من الوثيقة فقد استتبع الزيادة في حجم أنشطة المفوضية زيادة مظارفة في تكاليف دعم البرنامج والإدارة في كل من المقر والميدان . بيد أن معدل النسبة المئوية لهذه التكاليف ، التي يتفاوت مستواها من عملية إلى أخرى ، هو أقل ، إلى حد ما ، فيما يخص عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ إذ بلغ مجموع النفقات في إطار جميع مصادر الأموال ١٩٨٨ في المائة لسنة ١٩٧٤ و ١٥٢ في المائة لسنة ١٩٧٥ و ١٤٨ في المائة لسنة ١٩٧٦ . وأشار مدير الإدارة والتنظيم إلى أن تكاليف دعم البرنامج تغطي كذلك وظيفة الحماية بكليتها ، التي تعتبر المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق المكتب وتشكل جزءا كبيرا من أنشطته .

٩٢ - وأورد وصفا مقتضيا للتطورات الرئيسية المتعلقة بدعم البرنامج والإدارة مشيرا على نحو خاص إلى توطد وجود المفوضية في مختلف أنحاء العالم اثر زيادة الطلبات على المكتب ، وعمدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، كما هو مبين في تقريرها ، إلى التوصية بالموافقة على الوظائف المؤقتة الإضافية وعلى إعادة التصنيف المقترحة بموجب البرنامج السنوي لعامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ .

٩٣ - وأشار المدير الى المذكرة المتعلقة بإدارة العمليات الخاصة (A/AG.96/530) بقوله أنه فسي في حين تم التفكير كثيرا في الطرق البديلة لتحويل المراحل المبكرة من العمليات الخاصة ، فان الأمر يستلزم مزيدا من الوقت لوضع مقترح ممكن وعملي . ومن ثم اقترح أن تظل المسألة قيد النظر وأن تقدم مقترحات الى اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين .

٩٤ - ورحب ممثلون عدة ، في معرض تعليقاتهم على شكل عرض الوثيقة A/AG.96/526 بالجهد المبذول لتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية التي تستهدف تحقيق قدر أكبر من الاختصار والتبسيط . ولا حظوا أن اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية اقترحت مزيدا من التحسينات ترمي بشكل خاص الى التأكيد على التطورات التي تشكل الأساس للتغييرات المقترحة في الاعتمادات التي قد يجرى تضمينها في المقدمة وعلى هيئة جداول .

٩٥ - ولوحظ أن دمج العمليات الخاصة مع الأنشطة في اطار البرنامج السنوي يعطي صورة شاملة قيمة لأنشطة المساعدة المادية التي تضطلع بها المفوضية . بيد أن بعض الممثلين ارتأى وجوب الابقاء على فارق واضح يفصل بين شكلي الأنشطة ، ولا سيما فيما يتعلق بأثارها المالية . وأشار أحد الممثلين الى أن وجود فارق من هذا القبيل يعتبر ضروريا حتى يتسنى التمييز بين مختلف فئات الأشخاص التي تجرى مساعدتها ولا حظوا بسرور أنه سيتم ، كما جرى التوضيح أثناء المناقشة العامة ، إيلاء الاهتمام اللازم لتحسين الاجراءات المتصلة بالاستعراض المالي لبرامج المفوضية .

٩٦ - ولا حظ أعضاء اللجنة أن البرنامج السنوي للمفوضية استمر في التركيز على افريقيا حيث لا تزال احتياجات المساعدة كبيرة . وأشار بعض المتكلمين على نحو خاص الى عمليات الاعادة الى الوطن واعادة التوطين التي تضطلع بها المفوضية ، عملا بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ولصالح اللاجئين والأشخاص المشردين من الأقاليم البرتغالية السابقة . وأعربوا عن تأييدهم لمهمة تنسيق المساعدة الانسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في انغولا ، وهي المهمة التي عهد بها مؤخرا الى المفوض السامي .

٩٧ - وأشار ممثل أوغندا الى المعلومات المتضمنة في الفقرة ١١٦ من الوثيقة A/AG.96/516 بقوله أنه أرجئ تنفيذ بعض المشاريع بفعل مشاكل لم يجر التنبؤ بها ويتم حلها الآن . وطلب تبعا لذلك تأجيل اقتراح الغاء الأموال التي لم تنفق .

٩٨ - وجرى التأكيد كذلك على أهمية التطورات في افريقيا الجنوبية وعلى ما يترتب عليها من آثار بالنسبة لأنشطة المفوضية في المنطقة . وأحاطت اللجنة علما ، مع الاهتمام ، بالبيانات التي أدلى بها ممثلو حركات التحرير المذكورة في الفقرات التالية .

٩٩ - ذكر المراقب عن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية لناميبيا في بيان أدلى به أمام اللجنة أن منظمته ترعى ، بفضل المساعدة التي تحصل عليها من المفوضية ، زهاء ٢٠٠٠ من اللاجئين الناميبيين في مركز ناميبيا للتعليم والصحة بزامبيا . ويتم ، علاوة على ذلك ، مساعدة ٣٠٠٠ ناميبي آخر في انغولا ، حيث تجرى الاستعدادات لانشاء مركز مماثل . وبالنظر الى الحاجة الى انماء مهارات شعب ناميبيا وقدرته على الابداع شرعت المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية

الغربية في برنامج يشتمل على دورات لمحو الأمية ، والتدريب التقني وتكوين كوادر فنية وأنها تقوم كذلك بإرساء الأسس لتوفير التعليم العام بالمجان لجميع الناميبيين من المستوى الابتدائي الى الثانوي ثم الجامعي . واختتم المراقب عن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية كلمته مناشدا اللجنة التنفيذية أن تنظر في امكانية مضاعفة الاعتماد المقترح لعام ١٩٧٧ للطلبة الناميبيين .

١٠٠ - وقال المراقب عن مؤتمر الوحدة ويين الافريقيين لافريقيا الجنوبية أن حركته تعمل باتصال وثيق للغاية مع مكتب المفوض السامي في جمهورية تنزانيا المتحدة وناشد في معرض الاشارة الى اللجنة تقديم المزيد من المساعدة لأعضاء حركته في جمهورية تنزانيا المتحدة وبوتسوانا وسوازيلاند حيث يعاني عدد كبير منهم من فاقة شديدة .

١٠١ - وقال المراقب عن المؤتمر القومي الافريقي لافريقيا الجنوبية أن منظمته توافق على الملاحظات التي أدلى بها المفوض السامي حول ضرورة الحفاظ على العدالة ، ومراعاة الحقوق الأساسية للانسان بغية تفادي المعاناة والتشريد اللذين يتعرض لهما اعداد غفيرة من الأهالي . واقترح انشاء صندوق لنقل اللاجئين من افريقيا الجنوبية الى بلدان افريقية أخرى ، وذكر أنه من المستحسن أن تعمم المفوضية الى افتتاح مكاتب في ليسوتو وسوازيلاند . وأوصى بأن ينظر في أمر توثيق المشاورات والتعاون مع حركات التحرير وبوجه خاص على المستوى المحلي . وقال ان حركته ترحب باتفاقية اللجوء الاقليمي المقترحة .

١٠٢ - وأدرج ، أثناء الدورة السابعة والعشرين ، بند ، بناء على طلب الوفد الجزائري ، معنون " انشاء وتنفيذ برنامج لمساعدة اللاجئين الصحراويين والمسائل ذات الصلة " . وذكر ممثل الجزائر ، فيما يخص هذا البند ، آراء حكومته بشأن المساعدة الانسانية التي تقدمها المفوضية ، كما ذكر ممثلا موريتانيا والمغرب آراء حكومتيهما ، كل على حدة ، فيما يتعلق بالبحث عن حلول دائمة .

١٠٣ - وأثار ممثل الجزائر الحالة المؤثرة للاجئين الصحراويين البالغ عددهم ٥٠٠٠٠ والمقيمين حاليا في بلاده والذين يحتاجون الى زيادة المساعدة الانسانية على الرغم من الجهود التي تبذلها المفوضية ورابطة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الجزائري . وأشار الى النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشددا بوجه خاص على واقع أن اللاجئين يعتبرون حقا موضع اهتمام المفوض السامي . وأنه أضفى من الأمور الملحة تبعا لذلك أن ينشأ وينفذ تحت رعايته برنامج منظم وكاف للمساعدة الدولية .

١٠٤ - واستشهد ، على نحو خاص ، المراقبان عن موريتانيا والمغرب بالاعلان المشترك لرئيسي دولتي موريتانيا والمغرب المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٧٦ (انظر A/AG.96/532) . وذكر كلا المراقبين أن الـ ٥٠٠٠٠ صحراوي المقيمين في المخيمات الجزائرية يحتجزون هناك رغم ارادتهم ، ولا يمكن ، تبعا لذلك ، أن ينطبق عليهم تعريف " اللاجئ " على النحو الوارد في النصوص التي تحكم المفوضية ، وأعلنا رسميا أن حكومتيهما تطالب باعادتهم الاختيارية الى الوطن بناء ، بطبيعة الحال ، على رغبة يجرى التعبير عنها بحرية من قبل الأشخاص المعنيين بصفة فعلية .

١٠٥ - وشدد الرئيس على أن اللجنة التنفيذية تهتم بالجانب الانساني الذي ينطوي عليه الأمر ، وأن الغاية الرئيسية هي التخفيف من محنة الأشخاص المعنيين ، والسعي بجهد نحو الحل

التقليدية الدائمة التي يعتبر العمل على تشجيعها من مهمة المفوض السامي . وقال انه ليعتقد اعتقادا راسخا أن الحكومات التي تكلمتوا ممثلوها عن الموضوع تهتم بدرجة متساوية بهذا الجانب . ومن الأمور المشجعة أن يعرب هؤلاء الممثلون عن تأييدهم للمفوض السامي واستعدادهم للتعاون معه .

١٠٦ - وأحاطت اللجنة علما ، مع التقدير ، بالتقرير المتعلق بأنشطة إعادة التوطين التي تضطلع بها المفوضية (A/AC.96/529) وبمذكرة المعلومات عن الأشخاص الذين يفادرون شبه جزيرة الهند الصينية في قوارب صغيرة (A/AC.96/INF.150) . واقترح أحد الممثلين أن يحتل التقرير المتعلق بإعادة التوطين مكانا دائما بين الوثائق المقدمة الى اللجنة في كل دورة .

١٠٧ - واسترعى متكلمون عدة الانتباه الى الأهمية المتزايدة للجهود الرامية الى توفير فرص دائمة لإعادة التوطين ولا سيما فيما يخص اللاجئين في أمريكا اللاتينية والأشخاص المشردين من الهند الصينية . ولوحظ أن بلدان إعادة التوطين التقليدية تجد صعوبة على نحو متزايد ، في قبول جماعات اضافية ، بسبب الأحوال الاقتصادية غير المواتية ، وأسواق العمالة المحدودة . ومن أجل التغلب على هذه المشاكل فان الأمر يقتضي بذل جهد متضافر من جانب المجتمع الدولي الذي سيساعد كذلك في تخفيف العبء عن كاهل بلدان اللجوء الأول . واقترح أحد الممثلين أنه من الممكن النظر ، في حالة سئو فرص لإعادة التوطين المطلوبة لجماعات كبيرة ، في امكانية اجراء مشاورات بين حكومات بلدان اللجوء الدائم المحتملة .

١٠٨ - وثمة رأى مؤداه أن يقبل ، كلما أمكن ذلك ، اللاجئين في البلدان التي يقيمون معها روابط اجتماعية واقتصادية بغية تيسير اندماجهم . ولوحظ فضلا عن ذلك أن قبول اللاجئين بفرض إعادة التوطين يشكل مساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد المضيف .

١٠٩ - وأشار مدير اللجنة الدولية الحكومية للهجرة الأوروبية في بيان أدلى به أمام اللجنة ، الى ازدياد أهمية الجهود المشتركة المتممة بعضها بعضا التي تبذلها منظماته والمفوضية في ميدان إعادة التوطين وذلك بالنظر الى تعاظم حجم مشكلة اللاجئين في مختلف أرجاء العالم . وتستدعي احتياجات إعادة التوطين المتزايدة وما تنطوي عليه من بلاء للبشر سخاء متجددا من جانب البلدان التي تستقبل اللاجئين حتى في أوقات الكساد الاقتصادي مثلما حدث مؤخرا . وتجدر الاشارة بالأعمال الهامة التي انطلقت بها الهيئات الخيرية وأشار ، عند وصف برامج محددة تعنى حاليا بها اللجنة الدولية الحكومية للهجرة الأوروبية جنبا الى جنب مع المفوضية ، الى الجهود الجارية لصالح اللاجئين من أبناء أمريكا اللاتينية ، والتي تتضمن تنفيذ برنامج للافراج عن السجناء الشيليين . وما يزال الأمر يتطلب توفير العديد من الفرص لآلاف من الأشخاص المشردين من الهند الصينية ، الذين يمثلون حاليا أكبر جماعة ، والذين قبل بالفعل عدد كبير منهم في الولايات المتحدة وفرنسا . ويجرى كذلك تنفيذ برنامج خاص للاجئين من لبنان الذين يلتمسون إعادة التوطين على نحو ملح . وما تزال الجهود المبذولة لتيسير التئام شمل الأسرة تستحوذ على الأولوية بين مجالات الأنشطة . ويرجى احراز مزيد من التقدم نتيجة التوقيع على اعلان الأمن والتعاون في أوروبا عام ١٩٧٥ .

ويجربى ، على نحو نشط ، تقصى امكانية قيام اللجنة الدولية الحكومية للهجرة الأوروبية ، بوصفها منظمة تقنية غير سياسية ، بتقديم خبراتها الى الموقعين على هذا الاعلان .

١١٠ - وأشاد بعض أعضاء اللجنة أثناء الدورة بالدور النافع الذى اضطلعت به اللجنة الدولية الحكومية للهجرة الأوروبية نيابة عن المفوضية في تيسير نقل اللاجئين والأشخاص المشردين ، وحثوا على أن يستمر تعاونها مع المفوضية .

١١١ - وفيما يتعلق بالمساعدة التي تقدمها المفوضية في ميدان التعليم أحاطت اللجنة علما بما يقترح ادراجه في اطار برنامج الاحتياجات السنوية الخاص بالمستوى الأدنى من التعليم الثانوى ، والتدريب المهني الذي يجرى تمويله حتى الآن من حساب تعليم اللاجئين .

١١٢ - وعمد مدير مكتب منظمة الوحدة الافريقية لتوظيف اللاجئين الافريقيين وتعليمهم الى استعراض الانتباه في بيان أدلى به أمام اللجنة الى المصاعب الشديدة التي يواجهها المكتب في انجاز مهامه . وترتبط هذه المصاعب أساسا بفرض التوظيف والتعليم المحدودة التي تستطيع الدول الافريقية تقديمها . ويقوم عزوف الحكومات في بعض الأحوال ، عن فتح أبوابها على أساس اعتبارات متعلقة بالأمن . بيد أن موظفي المكتب واصلوا بذل كل جهد لتوفير الفرص اللازمة بالتعاون الوثيق مع المفوضية التي عززت مؤخرا ، لهذا الغرض ، مكتبها في أديس أبابا .

١١٣ - وأكد متكلمون عدة الأهمية الكبيرة التي يعلقونها على مايقوم به المفوض السامي من تعاون وثيق مع منظمات أخرى في الأمم المتحدة . وأدلى ممثلو مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة العمل الدولية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الأغذية والزراعة ببيانات أمام اللجنة وصفوا فيها التنسيق الذي تطور بين وكالاتهم والمفوضية ، وأشاروا الى نوع الدعم المقدم ، وعمدوا ، عند الاقتضاء ، الى ذكر تفاصيل الامدادات والخدمات التي جرى توفيرها من أجل مشاريع مساعدة اللاجئين .

١١٤ - ولا حظ ممثل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث أنه لم تتح بعد فرصة كبيرة لاقامة تعاون وثيق بين مكتبه والمفوضية ، بسبب الطبيعة المحددة للأحداث ذاتها ، وواقع أن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث كان ، حتى عهد قريب ، لا يعمل بكامل طاقته . ويرجى أن يتم الاتفاق قريبا على مذكرة تفاهم مع المفوضية بناء على الأسس التي قامت عليها اتفاقات العمل التي سبق ابرامها مع سائر أعضاء منظومة الأمم المتحدة .

١١٥ - ولا حظ أعضاء اللجنة مع الارتياح التدابير المتضافرة التي تتخذها المفوضية ومنظمات أخرى في الأمم المتحدة لصالح اللاجئين والأشخاص المشردين .

١١٦ - وقد حظي الرقم المنقح المستهدف للبرنامج للسنة الحالية والمقترحات الخاصة بسنة ١٩٧٧ بتأييد عام ، ويبدو أن مستوياتها معقولة بالنظر الى تعاظم احتياجات المساعدة في مختلف أنحاء العالم . ولا حظت اللجنة أن المقترحات المقدمة ، فيما يتعلق بالرقم المستهدف لسنة ١٩٧٧ ، تقوم على أساس الاحتياجات الدنيا ، وأنه من المحتمل تنقيحها في اتجاه صعودي خلال العام .

ولوحظ أن هذا الاجراء من شأنه أن يثير مشاكل متعلقة بالميزانية للحكومات المتبرعة الأمر الذي ينبغي تفاديه . واقترح بعض المتكلمين ، تبعا لذلك ، أنه ربما يقتضى الأمر تحديد الرقم المستهدف الأولي عند مستوى أعلى ، وحثوا على مراعاة هذا الأمر المراعاة الواجبة .

١١٧ - وفيما يخص اقتراح مدير الشؤون الخارجية بشأن امكانية زيادة احتياطي البرنامج السنوي من ١٠ في المائة الى ٢٠ في المائة (انظر الفصل الخامس أدناه) فقد تم الاتفاق على أن يقدم المفوض السامي تقريراً جديداً عن هذه المسألة الى أعضاء اللجنة التنفيذية لمناقشته في دورتها الثامنة والعشرين .

١١٨ - وقد أدلى العديد من الأعضاء والمراقبين ببيانات في اطار هذا البند تضمنت معلومات عن تدابير المساعدة المادية المتخذة على الصعيد الوطني لصالح اللاجئين ، وتفاصيل عن الدعم المقدم من الحكومات الى أنشطة المفوضية . ويمكن العثور على ملخصات لهذه البيانات في المحاضر الموجزة ذات الصلة .

قرار اللجنة

ألف

١١٩ - ان اللجنة التنفيذية

(أ) قد أحاطت علما مع الارتياح بالنتائج التي حققها المفوض السامي اطار برامج مساعدته لمن هم في ميس الحاجة من اللاجئين والأشخاص المشردين في عام ١٩٧٥ ، والنصف الأول من عام ١٩٧٦ في ظل برنامج المساعدة السنوية والعمليات الخاصة ، على النحو الوارد في الوثيقة A/AG.96/526 ؛

(ب) وأحاطت علما مع التقدير بملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية A/AG.96/531 وطلبت الى المفوض السامي أن يواصل وضع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية في الاعتبار عند اعداد الوثيقة المتعلقة ببرنامج المفوضية وميزانيته ؛

(ج) وأحاطت علما ، مع الاشارة الى الوثيقة A/AG.96/530 ، باقتراح المفوض السامي بالتقدم بتوصيات الى اللجنة التنفيذية في دورتها التالية فيما يخص الحلول البديلة الممكنة لاستخدام صندوق رأس المال المتداول والضمان في مضمار ادارة العمليات الخاصة ؛

(د) وأقرت المقترحات الواردة بالتفصيل في الفقرات من (أ) الى (ز) من الجدول بـ في مقدمة الوثيقة A/AG.96/526 و Corr.1 ، أى مايلي :

١ ' المخصصات " الجديدة والمنقحة " في البرنامج السنوي لعام ١٩٧٦ بالنسبة لكل من العمليات ودعم البرنامج والادارة والاعتمادات المنقحة ذات الصلة ؛

٢' الهدف المالي المنقح والبالغ ٠٠٠ ٨٥١ ١٤ دولار للبرنامج السنوى لعام ١٩٧٦ ؛

٣' ترحيل أموال من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٧٧ وبرنامج الأعوام السابقة لمشاريع المساعدة في الامارات العربية المتحدة والسودان والغاء الاعتماد لعام ١٩٧٦ المحدد في الفقرة ٥١٣ ؛

٤' ادراج المستوى الأدنى من التعليم الثانوى والتدريب المهني في اطار التوطين المحلي في البرنامج السنوى ؛

٥' البرامج القطرية وبرنامج المناطق والمخصصات الاجمالية للبرنامج السنوى لعام ١٩٧٧ فيما يتعلق بالعمليات وبدعم البرنامج والادارة والاعتمادات ذات الصلة ؛

٦' الهدف المالي البالغ ٠٠٠ ٦٦٣ ١٦ دولار المحدد للبرنامج السنوى لعام ١٩٧٧ .

(هـ) وأحاطت علما بالبيان الذى أدلى به ممثل أوغندا وأذنت للمفوض العام بارجاء الغاء الأرصدة التي لم تتفق والمشار اليها في الفقرة ١١٦ من الوثيقة A/AC.96/516 ، من كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ الى ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٧ ؛

(و) وأحاطت علما بالاعتمادات التي خصصها المفوض العام من صندوق الطوارئ وممن حصيلة بيع الاسطوانات في الفترة من ١ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٥ الى ٣١ أيار / مايو ١٩٧٦ ؛

(ز) وأحاطت علما مع الموافقة بالتقارير المتعلقة ببرامج المفوضية للمساعدة المادية لصالح اللاجئين والأشخاص المشردين ، على السواء ، الواردة في الفصول ذات الصلة الخاصة بالبلدان أو بالمناطق من الوثيقة A/AC.96/526 ؛

(ح) ولا حظت ضخامة مشاكل اعادة التوطين الحالية والعبء الجسيم على نحو خاص الذى تتحمله بعض البلدان ، وحثت على أن يواصل المفوض السامي الاضطلاع بـ دوره الحيوى في تشجيع اعادة التوطين ، لاسيما في البحث عن فرص لاعادة التوطين في البلدان التي لا تتاح فيها هذه الفرص عادة وفي الضغط اذا ما اقتضت الحالة من أجل التوصل الى معايير وخصص سخية للقبول ؛

(ط) وأحاطت علما ، بالنداء الذى وجهه الأمين العام بغية تمويل البرنامج الخاص لمساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين في انغولا .

ان اللجنة الخاصة

- (أ) قد أحاطت علما بتقرير المفوض السامي وبالبيان الذى أدلى به بشأن التدابير الإنسانية التي كانت موضع اهتمامه في منطقة تندوف الإقليمية ؛
- (ب) وأحاطت علما بالبيان الذى أدلى به ممثل الجزائر الذى أشار الى ولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، مؤكدا بصفة خاصة ، على ضرورة استمرار المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي الى اللاجئين الصحراويين في منطقة تندوف الإقليمية ، والعمل على تقويتها على وجه الاستعجال وذلك ريثما يجرى التوصل الى حل دائم للمشكلة ؛
- (ج) وأحاطت علما بالبيانين اللذين أدلى بهما المراقبان عن موريتانيا والمغرب اللذان استرعيا الاهتمام بصفة خاصة الى ضرورة اتخاذ التدابير بقصد العودة الاختيارية الى الوطن وفقا للنداء الذى وجهه رئيسا دولة موريتانيا والمغرب ، واللذان أعلنوا أنه تم جلب واحتجاز الأشخاص المعنيين رغم ارادتهم ؛
- (د) ولا حظت مع الارتياح أن ممثلي الجزائر والمغرب وموريتانيا وعدوا بأن حكوماتهم ستتعاون تعاونا وثيقا مع المفوض السامي حتى يتسنى له انجاز دوره كاملا ؛
- (هـ) ورجت المفوض السامي أن يواصل برنامجه الخاص بالمساعدة الإنسانية ويجرى في ذات الوقت مناقشات مع الحكومات بغية القيام ، على وجه الاستعجال ، بتنفيذ الحلول الدائمة بما في ذلك العودة الاختيارية الى الوطن والتوطين الدائم وذلك وفقا للسياسة العادية التي يتبعها مكتبه .

الفصل الخامس

المسائل المالية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

ألف - حسابات صناديق التبرعات عن سنة ١٩٧٥ وتقرير
مجلس مراجعي الحسابات

٢٠ - ذكر مدير شؤون الإدارة والتنظيم وهو يقدم الحسابات عن سنة ١٩٧٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/525) أنه ببلوغ الدخل ٧٩٥ مليون دولار وبلوغ النفقات ٦٩ مليون دولار يكون حجم المعاملات قد زاد على الضعف، في سنة ١٩٧٥، كما هو مبين في البيان المالي الثاني. وقد قلّ الدخل المتحصل من التبرعات الحكومية (٩٤ في المائة) والتبرعات الخاصة (٢٥ في المائة)، والذي يحصل الباقي منه من صافي عائدات الفوائد وسداد القروض وما إلى ذلك، نتيجة للخسائر الناجمة عن سعر الصرف. كما أوضح كشف الحساب الوارد في البيان المالي الأول الزيادة في حجم الأنشطة، مع ارتفاع قيمة النقد والودائع إلى ٢٧ مليون دولار وارتفاع قيمة الحسابات التي يمكن تحصيلها إلى ٨ ٧٦٦.٠٠٠ دولار مع نهاية العام، حيث كان قد تم سداد نسبة تصل إلى ٩٠ في المائة تقريبا من التبرعات المعقودة، مما كان موضع تقدير كبير نظرا لأن التأخير في سداد التبرعات المعقودة يمكن أن يترك أثرا خطيرا على تنفيذ البرنامج. وقد تضمنت الخسوم، التي ترد تفاصيلها في الجدولين ٢ و ٨، مبلغا قدره ١٢ ٥٦٥.٠٠٠ دولار للمشاريع الجارية تنفيذها. وبلغ مجموع الأرصدة في نهاية عام ١٩٧٥، بما في ذلك الصناديق الاستثنائية والأموال الاحتياطية ٢١ ٣٠٠.٠٠٠ دولار. وسيبذل، كما بذل في الماضي، كل جهد ممكن لاستيعاب ملاحظات وتوصيات مراجعي الحسابات، الذين استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية تقريرهم وأقرته بدون تعليقات.

٢١ - فحصت اللجنة حسابات سنة ١٩٧٥ للتبرعات التي يديرها المفوض السامي، كما درست تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن هذه الحسابات (A/AC.96/525) (٨). ونظرت اللجنة أيضا مع التقدير في تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن مراجعة الحسابات (A/AC.96/525/Add.1).

٢٢ - وأثناء فحص الحسابات، طرح عديد من الممثلين أسئلة ترد تفاصيلها في المحضر الموجز للجلسة ٢٨.

(٨) للاطلاع على النص المطبوع، أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٧ هـ (A/31/7/Add.5).

قرار اللجنة

١٢٣ - ان اللجنة التنفيذية

(أ) أحاطت علما بالحسابات عن سنة ١٩٧٥ وبتقرير مجلس مراجعي الحسابات (A/AC.96/525) (٨) ؛

(ب) أحاطت علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن الحسابات للسنة المالية ١٩٧٥ وبتقرير مجلس مراجعي الحسابات عن هذه الحسابات (A/AC.96/525/Add.1).

باء - مركز التبرعات والحالة المالية الشاملة لعامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧

(البند ٧ من جدول الأعمال)

١٢٤ - قدم مدير الشؤون الخارجية التقرير المتعلق بمركز التبرعات والحالة المالية الشاملة (A/AC.96/528) ، ولفت النظر الى الحاجة الى زيادة التبرعات الحكومية لضمان التمويل الكامل للبرامج السنوية لمفوضية شؤون اللاجئين . وقال ان التبرعات الخاصة السخية التي وردت من الحكومة الهولندية وخدمات البلدان الاسكندنافية ضمنت التمويل الكامل لبرنامج السنة الحالية ، الا أنه من المتنبأ به حدوث عجز قدره ٣٤ مليون دولار كحد أدنى فيما يتعلق بسنة ١٩٧٧ . واستنادا الى التجارب السابقة ، هناك احتمال كبير في أن تثبت صحة هذا الاسقاط .

١٢٥ - وذكر مدير الشؤون الخارجية أن لا مندوحة من توجيه نداء خاص لتقديم أموال اضافية ما لم يضمن في أوائل عام ١٩٧٧ حدوث زيادة كبيرة في التبرعات لبرنامج ذلك العام .

١٢٦ - واقترح أن تنظر اللجنة في زيادة احتياطي البرنامج من ١٠ في المائة الى ٢٠ في المائة من الميزانية الشاملة ، تجنباً للحاجة الى تنقيح هدف البرنامج في منتصف العام ، الأمر الذي يشير مشاكل للحكومات المتبرعة وفيما يتعلق بتنفيذ برنامج المفوضية على السواء . وبالرغم من أن هذا الاجراء لن يحل شيئا في المستقبل القريب ، بل سيزيد فحسب العجز المسقط ، فانه قد تثبت جدواه في المدى الطويل ، شريطة ان تتمشى التبرعات الحكومية مع تزايد الاحتياجات اعتبارا من بداية العام .

١٢٧ - وأشار الى أن الجهود التي بذلتها المفوضية لتأمين مشاركة أكثر انصافا في تحمل العبء المالي لأنشطتها قد أسفرت عن تقديم عدد من التبرعات الجديدة للعمليات الخاصة ، التي ارتفعت احتياجاتها المالية ارتفاعا شديدا في السنوات الماضية . واسترعى مرة أخرى نظر اللجنة الى الممارسة المفيدة التي درجت عليها حكومة السويد ، والتي وصفت في الدورة السابقة للجنة (A/AC.96/521) ، الفقرة (٢٦) . بيد أنه قال ان التمويل الدامل للعمليات الخاصة ، مهما بلغت أهميته ، ينبغي ألا يكون ضارا بتمويل البرنامج السنوى الذى لا يزال يمثل عماد أنشطة المفوض السامي .

- ١٢٨ - رحبت اللجنة بالاعلان أثناء الدورة عن تقديم تبرعات على النحو المبين بالتفصيل أدناه :
- أستراليا : أعلن ممثل أستراليا أن حكومته ستتبرع ، رهنا بموافقة البرلمان ، بمبلغ ٥٦٦ . ٠٠٠ دولار تقريبا من دولارات الولايات المتحدة لبرنامج المساعدة السنوى للمفوضية لعام ١٩٧٧ ، أى بزيادة قدرها ٢١ في المائة عن تبرعها لعام ١٩٧٦ .
- الدنمرك : أعلن ممثل الدانمرك ان حكومته ستزيد ، رهنا بموافقة البرلمان ، تبرعها لبرنامج المساعدة السنوى للمفوضية لعام ١٩٧٧ الى ٤٩ مليون كرون دانمركي ، أى بزيادة قدرها ٣٣ في المائة عن تبرعها لعام ١٩٧٦ . فضلا عن انها ستقدم تبرعا اضافيا غير مخصص لفرض معين ، سيعلن عنه في مؤتمر عقد التبرعات بنيويورك .
- السويد : أعلن ممثل السويد ان حكومته ستتبرع بمبلغ ١٥ مليون كرون سويدي لكل من السنوات ١٩٧٧ و ١٩٧٨ و ١٩٧٩ للأنشطة العادية التي تضطلع بها المفوضية (داخل البرنامج وخارجه) وللمعطيات الخاصة . وهذا يمثل زيادة قدرها ٢٥ في المائة عن التبرع الذي قدمته حكومة السويد لعام ١٩٧٦ .
- سويسرا : أعلن ممثل سويسرا ان حكومته ستتبرع بمبلغ ٧٥ . ٠٠٠ فرنك سويسري كمساهمة منها في تغطية تكاليف مؤتمر المفوضين المعني باللجوء الاقليمي ، بالاضافة الى تبرعها لبرنامج المساعدة السنوى لعام ١٩٧٧ ومشاركتها في تمويل المعطيات الخاصة .
- فرنسا : أعلن ممثل فرنسا أن حكومته ستتبرع بمبلغ ١٠٠ . ٠٠٠ فرنك فرنسي كمساهمة منها في تغطية تكاليف مؤتمر المفوضين المعني باللجوء الاقليمي .
- كندا : أعلن ممثل كندا أن تبرع حكومته لبرنامج المساعدة السنوى لعام ١٩٧٦ سيزاد الى ٧٥ . ٠٠٠ دولار كندي ، مما يمثل زيادة قدرها ٢٥ في المائة عن تبرعها لعام ١٩٧٥ .
- المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية : أعلن ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ان تبرع حكومة صاحبة الجلالة لبرنامج المساعدة السنوى للمفوضية سيزاد ، رهنا بموافقة البرلمان ، الى ٣٥ . ٠٠٠ جنيه استرليني . كما ستتبرع حكومته ، رهنا بموافقة البرلمان ، بمبلغ ٢٥ . ٠٠٠ جنيه استرليني للمفوضية من أجل المساعدة في أنفولا .
- النرويج : أعلن ممثل النرويج ان حكومته ستتبرع ، رهنا بموافقة البرلمان ، بمبلغ ٨ مليون كرون نرويجي لبرنامج المساعدة السنوى للمفوضية ولحساب تعليم اللاجئين لعام ١٩٧٧ . ويمثل هذا التبرع زيادة قدرها ٣٣ في المائة عن التبرع الذي قدمته حكومة النرويج في عام ١٩٧٦ .

هولندا : أعلن ممثل هولندا تبرع حكومته بمبلغ ٥٤ مليون غيلدر لبرنامج المساعدة السنوي للمفوضية لعام ١٩٧٧ ، وأضاف قائلاً انه سيجرى النظر في تقديم مزيد من التبرعات عندما تنشأ حاجة لذلك أثناء العام . كما أبلغ اللجنة ان حكومته ستتبرع بمبلغ ٥٠٠ . ٠٠٠ غيلدر من أجل المساعدة الانسانية التي تقدمها المفوضية في الجزائر .

الولايات المتحدة الأمريكية : أعلن ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ان حكومته ستتبرع بمبلغ آخر قدره ١٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل البرنامج الذي تضطلع به المفوضية في تايلند ، بحيث يصبح مجموع تبرعاتها لهذا البرنامج ٨٦ مليون دولار . وذكر ان حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ستتبرع بمبلغ آخر قدره ٣٠٠ . ٠٠٠ دولار لبرنامج المفوضية الخاص لاعادة توظيف الأشخاص النازحين من الهند الصينية ، بحيث يصبح مجموع تبرعاتها لهذا البرنامج ٣٣٢٠ . ٠٠٠ دولار .

قرار اللجنة

١٢٩ - ان اللجنة التنفيذية

(أ) أحاطت علماً بالتقرير الذي قدمه المفوض السامي عن مركز التبرعات لصناديق التبرعات التي تديرها مفوضية شؤون اللاجئين وعن الحالة المالية الشاملة بالنسبة لعامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ (A/AC.96/528) ؛

(ب) ولا حظت مع التقدير السخاء الاستثنائي الذي أبدته حكومات معينة قدمت تبرعات خاصة مما مكن المفوض السامي من ضمان التمويل الكامل لبرنامج عام ١٩٧٦ ؛

(ج) وسلمت بأن زيادة حجم الدعم الحكومي وتوسيع أساسه الجغرافي سيكونان ضروريين لتحقيق التمويل الكامل لبرنامج مفوضية شؤون اللاجئين لعام ١٩٧٧ ؛

(د) وحثت الحكومات ، تمشياً مع الطابع العام للمشاكل التي تواجه مفوضية شؤون اللاجئين ، على المشاركة في تمويل الأنشطة الانسانية التي يضطلع بها المفوض السامي ، وذلك بتقديم تبرعات أو بزيادة مستوى تبرعاتها في عام ١٩٧٧ زيادة كبيرة ، لاتاحة تلبية الاحتياجات المالية المتزايدة ؛

(هـ) ودعت الحكومات ، بمناسبة المؤتمر السنوي القادم لعقد التبرعات في نيويورك ، الى بيان دعمها المالي لأي من المهام الخاصة التي يضطلع بها المفوض السامي أو لكل هذه المهام ، بالإضافة الى الاعلان عن زيادة تبرعاتها لبرنامج المساعدة الذي يضطلع به المفوض السامي لعام ١٩٧٧ ؛

(و) ولا حظت الاقتراح الذي يدعو الحكومات الى النظر في دمج اعتمادات مالية في ميزانياتها الوطنية لتمكينها من الاستجابة بأسرع ما يمكن لنداءات المفوض السامي بتقديم تبرعات .

الفصل السادس

أية مسائل أخرى

(البند ٨ من جدول الأعمال)

١٣٠ - استرعي نظر اللجنة ، بناء على طلب رئيس لجنة الأمم المتحدة للمؤتمرات ، الى محتويات رسالة موجهة بتاريخ ٢٠ آب/أغسطس الى رؤساء اللجنة التنفيذية واللجان الأخرى التابعة للأمم المتحدة ، وكذلك الى نص قرار الجمعية العامة ٣٤١٥ (د - ٣٠) بشأن محاضر جلسات هيئات الأمم المتحدة . وقد أحاطت اللجنة التنفيذية علما بالرسالة وبقرار الجمعية العامة ٣٤١٥ (د - ٣٠) . وأشارت في هذا الصدد الى أن اللجنة التنفيذية كانت قد قررت ، على اثر تأريها في هذه المسألة في دورتها العشرين المعقودة في عام ١٩٦٩ ، انه ينبغي الابقاء على المحاضر الموجزة ، ولكن على ان تصدر بشكل أكثر ايجازا . وقد استلهمت اللجنة التنفيذية في اتخاذ هذا القرار مسؤوليتها ، بموجب احكام قرار الجمعية العامة ١١٦٦ (د - ١٢) ، عن اقرار برنامج المساعدة السنوى الذى تضطلع به المفوضية لصالح اللاجئين والاشراف عليه ، وهو البرنامج الذى لم ينظر فيه بالتفصيل كل من الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى . ولذلك كانت اللجنة التنفيذية هي الهيئة الوحيدة من هيئات الأمم المتحدة التى يمكن الاعراب فيها عن الآراء فيما يتعلق بتفاصيل هذه البرامج .

١٣١ - ووافقت اللجنة على احتياجات تمثل حدا أدنى ، كما هو مبين في قرارها الوارد أدناه ، مراعاة للحاجة الى قصر المصروفات على الحد الأدنى اللازم لأداء مهامها على الوجه السليم .

قرار اللجنة

١٣٢ - قررت اللجنة :

(أ) الابقاء على المحاضر الموجزة للجنة التنفيذية ولكن على أن تخفض الى حد أقصى قدره ١٥ صفحة للجلسة التى تستمر ثلاث ساعات ؛

(ب) الاستعاضة عن المحاضر الموجزة للجلسات الافتتاحية والختامية بمضابط له واقع المداولات ، على أساس أن يكون مفهوما أن أى تبادل للآراء الموضوعية في هذه الجلسات سيوجز على نحو مناسب .

المرق الأول

البرنامج السنوي لغرضية الأمم المتحدة للشؤون اللاجئين
موجز اعتمادات عام ١٩٧٦ (المنقحة) وصام ١٩٧٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٧٧			(١٩٧٦) المنقحة			البلد أو المنطقة
الاعتماد	دعم البرنامج وإدارته	عطايات المساعدة	الاعتماد	دعم البرنامج وإدارته	عطايات المساعدة	
٢٠٧ ٠٠٠	—	٢٠٧ ٠٠٠	٤٤٧ ٠٠٠	—	٤٤٧ ٠٠٠	أثيوبيا
٢١٢ ٠٠٠	—	٢١٢ ٠٠٠	١٦١ ٠٠٠	—	١٦١ ٠٠٠	إسبانيا
٦٣ ٠٠٠	٦٣ ٠٠٠	—	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	—	أستراليا ونيوزيلندا
—	—	—	—	—	—	آسيا (باستثناء الشرق الأوسط)
١١٦ ٠٠٠	—	١١٦ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	—	٧٠ ٠٠٠	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
٦٢ ٠٠٠	—	٦٢ ٠٠٠	١٤٦ ٠٠٠	—	١٤٦ ٠٠٠	الامارات العربية المتحدة
٢٧١٧ ٠٠٠	٨٧ ٠٠٠	٢٦٣٠ ٠٠٠	٢٨٢٤ ٠٠٠	٥٩ ٠٠٠	٢٧٦٥ ٠٠٠	أمريكا اللاتينية : الأرجنتين
٥٢٨ ٠٠٠	٩٢ ٠٠٠	٤٣٥ ٠٠٠	٦٢٤ ٠٠٠	٧٤ ٠٠٠	٥٥٠ ٠٠٠	بوركينا فاسو
٢٣٢ ٠٠٠	٤٧ ٠٠٠	٢٨٥ ٠٠٠	٤٢٣ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠	٢٨٨ ٠٠٠	شيلي
٥١٧ ٠٠٠	١١٥ ٠٠٠	٤٠٢ ٠٠٠	٣٨٩ ٠٠٠	٥٧ ٠٠٠	٢٣٢ ٠٠٠	بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى
١٠٦ ٠٠٠	٥٩ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	—	—	—	أنغولا
٤٦ ٠٠٠	—	٤٦ ٠٠٠	٢٣ ٠٠٠	—	٢٣ ٠٠٠	أوغندا
١٤٠ ٠٠٠	—	١٤٠ ٠٠٠	١١٤ ٠٠٠	—	١١٤ ٠٠٠	إيطاليا
٨٧ ٠٠٠	—	٨٧ ٠٠٠	٦٧ ٠٠٠	—	٦٧ ٠٠٠	البرتغال
٥٩ ٠٠٠	—	٥٩ ٠٠٠	٥٩ ٠٠٠	—	٥٩ ٠٠٠	بوتسوانا ، سوازيلند ، ليسوتو
١٦٨ ٠٠٠	—	١٦٨ ٠٠٠	١٦١ ٠٠٠	—	١٦١ ٠٠٠	بيرو
٢٩ ٠٠٠	—	٢٩ ٠٠٠	٢٢ ٠٠٠	—	٢٢ ٠٠٠	تركيا
٧٠ ٠٠٠	—	٧٠ ٠٠٠	٧٠ ٠٠٠	—	٧٠ ٠٠٠	الجزائر ، تونس ، المغرب
٢١٤٥ ٠٠٠	١٧ ٠٠٠	٢١٢٨ ٠٠٠	٢١٧١ ٠٠٠	١٦ ٠٠٠	٢١٥٥ ٠٠٠	جمهورية تنزانيا المتحدة
٢٨ ٠٠٠	—	٢٨ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠	—	٤٥ ٠٠٠	رواندا
٩٧٨ ٠٠٠	—	٩٧٨ ٠٠٠	٥٥٠ ٠٠٠	—	٥٥٠ ٠٠٠	زائير
٢٢٤ ٠٠٠	—	٢٢٤ ٠٠٠	٣٥١ ٠٠٠	—	٣٥١ ٠٠٠	زامبيا
١٣ ٠٠٠	—	١٣ ٠٠٠	٢٦ ٠٠٠	—	٢٦ ٠٠٠	السنغال
١٢٤٦ ٠٠٠	٥٩ ٠٠٠	١١٨٧ ٠٠٠	٤٩٧ ٠٠٠	٢٨ ٠٠٠	٤٦٩ ٠٠٠	السودان
٣٦١ ٠٠٠	٩١ ٠٠٠	٢٧٠ ٠٠٠	٢٩٣ ٠٠٠	٨٤ ٠٠٠	٢٠٩ ٠٠٠	الشرق الأوسط
—	—	—	—	—	—	غينيا بيساو
٨٢ ٠٠٠	—	٨٢ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	—	٥٠ ٠٠٠	فرنسا
١٥٥ ٠٠٠	—	١٥٥ ٠٠٠	٨٨ ٠٠٠	—	٨٨ ٠٠٠	كينيا
٢٥٧ ٠٠٠	—	٢٥٧ ٠٠٠	٢٢٧ ٠٠٠	—	٢٢٧ ٠٠٠	مصر
٥٩ ٠٠٠	—	٥٩ ٠٠٠	٤٤ ٠٠٠	—	٤٤ ٠٠٠	منطقة إفريقيا الغربية (باستثناء السنغال)
٥٣ ٠٠٠	—	٥٣ ٠٠٠	٤٢ ٠٠٠	—	٤٢ ٠٠٠	منطقة إفريقيا الوسطى
٤٤١ ٠٠٠	٧٧ ٠٠٠	٣٦٤ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	—	٥٠٠ ٠٠٠	موزامبيق
٥٩ ٠٠٠	—	٥٩ ٠٠٠	١٠٠ ٠٠٠	—	١٠٠ ٠٠٠	النمسا
٢٠٠ ٠٠٠	—	٢٠٠ ٠٠٠	—	—	—	يوغوسلافيا
٢٤١ ٠٠٠	—	٢٤١ ٠٠٠	٢٩١ ٠٠٠	—	٢٩١ ٠٠٠	اليونان
—	—	—	—	—	—	المخصصات الشاملة :
٨٧ ٠٠٠	—	٨٧ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠	—	١٢٠ ٠٠٠	- التوطين المحلي
٣٠٠ ٠٠٠	—	٣٠٠ ٠٠٠	٥٠٧ ٠٠٠	—	٥٠٧ ٠٠٠	- إعادة التوطين
٦٠ ٠٠٠	—	٦٠ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠	—	٧٥ ٠٠٠	- العودة الاختيارية إلى الوطن
٩٧ ٠٠٠	—	٩٧ ٠٠٠	١٠٣ ٠٠٠	—	١٠٣ ٠٠٠	- المساعدة القانونية
١٠٥ ٠٠٠	—	١٠٥ ٠٠٠	١٧٥ ٠٠٠	—	١٧٥ ٠٠٠	- الخدمات الاستشارية
٣٥ ٠٠٠	—	٣٥ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	—	٣٥ ٠٠٠	- المعوقون
٨٥ ٠٠٠	—	٨٥ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠	—	٩٠ ٠٠٠	- المعونة التعليمية
٢٢٨٠ ٠٠٠	٢٢٨٠ ٠٠٠	—	٢١٣٤ ٠٠٠	٢١٣٤ ٠٠٠	—	- دعم البرنامج وإدارته
١٥٠ ٠٠٠	—	١٥٠ ٠٠٠ (أ)	٦٨٢ ٠٠٠	—	٦٨٢ ٠٠٠ (أ)	- احتياطي البرنامج
١٦٦٦٢ ٠٠٠	٢٩٨٨ ٠٠٠	١٣٦٧٥ ٠٠٠	١٤٨٥١ ٠٠٠	٢٥٤٧ ٠٠٠	١٢٣٠٤ ٠٠٠	المجموع

(أ) رصيد غير مخصص في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٦

المرفق الثاني

البيان الافتتاحي الذي أدلى به المفوض السامي في ٤ تشرين الأول /
أكتوبر ١٩٧٦ أمام الدورة السابعة والعشرين للجنة التنفيذية لبرنامج
المفوض السامي

السيد الرئيس ،

أود بادئ ذي بدء أن أعرب لكم عن تهاني الحارة بمناسبة انتخابكم . ولا يخالجنني أي شك في أن توجيهكم سيكون ذا فائدة لا تضارعها فائدة في مداولات هذه اللجنة . واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن شكرى الخالص لأعضاء المكتب الذين انتهت مدتهم وهم الرئيس الموقر للمكتب السفير كلارك من نيجيريا ، ونائب الرئيس السيد راوشر من النمسا ، والمقرر السيد هوست مارك من النرويج . سيد الرئيس ، السادة أعضاء الوفود الموقرة ،

اننا نجتمع مرة أخرى في جو جنيف الهادئ الوادع لنناقش مشاكل انسانية تبرز في تناقض صارخ مع هذا الجو الهادئ . وقبل أن أرفع اليكم تقريرى عن الحالة الشاملة للتقدم المحرز في مشاريع المساعدة المادية التي وافقتم عليها في السنة الماضية ، فاني أود أن أشاطركم مشاعر ازاء محنة مئات الألوف من المشردين في انحاء الأرض ، ويجب علينا جميعاً ان نأخذ حياتهم الكثيرة في الحسبان طوال مداولاتنا .

ودعوني أوضح لكم ذلك ببعض الأمثلة الملموسة : ففي ١٨ آيار/مايو ، وفي إحدى بلدان أمريكا اللاتينية ، قامت مجموعة مسلحة غير معروفة الهوية باختطاف اثنين من اللاجئين من بلد اقامتهم وكان اللاجئين من الشخصيات المعروفة جيداً في بلد منشأهم . وبعد ثلاثة أيام ، اكتشفت جثثهما في سيارة مهجورة مع جثة لاجئين آخرين .

وفي ١ حزيران/يونيه اختطف لاجئ كان يوماً من الايام رئيس الجمهورية في بلد منشأه ، وفي ٣ حزيران/يونيه عشر على جثته خارج المدينة . وبعد ايام قليلة اقتحمت مجموعة من الرجال غير معروفين الهوية مكتب إحدى الهيئات الخيرية وسرقت ملفات ٢٠٠٠ لاجئ . وقبل ذلك اختطفست مجموعة من ٥٠ من الرجال المسلحين ٢٥ لاجئاً من فندقين أثناء الليل . وفي ١٢ حزيران/يونيه اطلق سراح اللاجئين بعد تعذيبهم .

وفي نفس الوقت ، وفي نفس البلد ، اختطف لاجئ آخر من الشارع ودفع به الى سيارة أخذته الى مكان غير معلوم . وأفرج عنه ولكن بعد حرق وجهه بالأحماض .

انني استطيع يا سيدى ان استطرد في اعطاء اللجنة مئات الأمثلة الملموسة من هذا النوع من انحاء مختلفة في العالم . ولكن لا حاجة بي الى ان اضع الأمور في قالب درامي ، لأن التجربة علمتنا ان الحقيقة الناصعة اشد حدة من الخيال . ولقد اوردت هذه الأمثلة القليلة لكي اركز على مشاكل الحماية القانونية التي تمثل واحدة من الوظائف الرئيسية لمكتبي والتي تتطلب ، أكثر من اى وقت مضى ، اهتمام المجتمع العالمي والرأى العام .

وان الأحداث من قبيل ما ذكرته لتؤدى لا محالة الى احساس قوى بعدم الاطمئنان ، ان لم نقل الخوف المسعور ، بين اللاجئين . وبالطبع ، فاني اتدخل باستمرار ، كلما لزم الأمر ، لدى السلطات من أعلى المستويات طالبا اليها اتخاذ تدابير مناسبة في بعض الحالات المحددة ، وفي الأعم ضمان سلامة الأشخاص الذى يهتم بهم مكثبي . ومع ذلك ، فان ما يجعل ممارسة دورى في الحماية عسيرة على وجه الخصوص في حالات التهديد او الاختطاف او التعذيب او في حالات وقوع ضحايا هو ان هذه الأحداث كثيرا ما يقال انها قد حدثت بفعل افراد او لمنظمات لا تخضع لى سيطرة . ولذلك تصبح الحماية القانونية في كثير من الحالات مرادفة للحماية " الجماعية " التي قلما يمكن تحقيقها ، على الرغم من التعاون بين مكثبي وبين الحكومات المعنية والجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية . ان يتم ايجاد ملاحج آمنه ويتجمع اللاجئون معا في مراكز . ويجرى توجيه نداءات من أجل فرض اعادة التوطين ، ولكن هناك حدودا لما يستطيع أن تفعله مفوضيتي ، الا اذا تلقت أتم التعاون من جانب المجتمع الدولي والحكومات ، ولو كان ذلك على الأقل للتوصل الى اوجه علاج فعالة للمشاكل فسي الوقت المناسب ، ان لم يكن من الممكن اقتلاعها من جذورها .

سيدى الرئيس ، لقد اشرت حتى الآن الى جانب واحد فقط من المشكلة ، وهو وقوع اللاجئين ضحايا للعنف . وهناك جانب آخر يستوجب نفس القدر من الأسف . جانب يستمر ، كمرغ خبيث ، في الازدياد في ارجاء المعمورة . وأنا اشير هنا الى حالات يكون فيها افراد ممن تهتم بهم مفوضيتي ، ويكونون انفسهم مرتكبي أعمال الارهاب . ولم تكن هناك مجرد حالات ارتكب فيها هؤلاء الأشخاص أعمال العنف ضد اخوانهم في البشرية لاسباب ما زالت صحتها موضع شك ، ولكن كانت هناك ايضا حالات كان فيها افراد المفوضية انفسهم هدفا لهذه الأعمال الجنونية .

وأود أن اوضح تماما انه على أساس اتفاقية (١٩٥١) والنظام الداخلي لمفوضيتي ، فإن الأشخاص الذين يعملون ضد مقاصد الامم المتحدة ومبادئها يستبعدون من التمتع مزاي مركز اللاجئين . واذا ارتكب اللاجئون هذه الأعمال ، فانهم لا يمثلون تحديا للضمير الانساني وحسب ، وهو الضمير الذى يدينهم ، ولكنهم يمثلون اهانة ايضا للمشاعر الانسانية التي أدت ببلدان اقامتهم الى منحهم اللجوء ومنحهم فرصة لبدء حياة جديدة . وعلى هذا فان هؤلاء اللاجئين لا ينتهكون فقط أحكام الاتفاقية الدولية التي تحميهم ، ولكنهم يخاطرون الى حد كبير بفقد كل المزايا التي يمنحها لهم بلد التبنى . وفي هذا الصدد فاني اود أن اكررا انه طبقا لاتفاقية (١٩٥١) " تقع على كل لاجئ واجبات نحو البلد الذى يتواجد فيه ، وتتطلب هذه الواجبات على الأخص ان يمثل لقوانينه وانظمته وكذلك لما يتخذه من تدابير لصيانة النظام العام " (١) .

سيدى الرئيس ، انه يبدو من المناسب ان نبدأ بموضوعات الحماية نظرا للاهتمام المتزايد الذى توليه هذه اللجنة الى ذلك الجانب من وظائف المفوضية . وان لا تغيب عن بالي المناقشة

(١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، العدد ٢٥٤٥ ، المادة ٢

التي جرت في السنة الماضية فاني ادرك انكم قد ترغبون في تكوين لجنة فرعية لمعالجة مشاكل الحماية بقدر أكبر من التفصيل ، وهي المشاكل التي تواجهها مفوضيتي الآن . وذلك امر هام ، ولا ترجع أهميته الى ان نقطة المفوضية قد نقصت ، ولكن لأن عدد انتهاكات حقوق الانسان وحقوق اللاجئين قد ازداد زيادة هائلة .

وفي الجانب الايجابي ، فاني أريد ان ابلغ ان العمدين الدوليين المتعلقين بحقوق الانسان والبروتوكول الاختياري للعهد الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية قد دخلت حيز النفاذ منذ ان اجتمعنا اخيرا . وهذا التطور في الأمور يدعو الى السرور بقدر ما يدعو الى السخرية نظرا لزيادة الانتهاك في انحاء العالم لنفس المبادئ التي يعلنها هذان العهدان .

وبالمثل حدثت انضمامات اخرى اثناء السنة الى اتفاقية ١٩٥١ ، وبروتوكول ١٩٦٧ ، وأود في هذا الصدد ان اذكر اوغندا ، وايران والبرتغال وغينيا بيساو ، ودعوني أشدد في هذا المقام أيضا ، على ان احترام الحكومات للمبادئ التي تدافع عنها هذه الصكوك يساوي في أهميته أهمية الانضمام اليها . ويجب بذل الجهود للقضاء على أى تفاوت بين المواقف الخارجية للدول وبين سياساتها الداخلية .

واخيرا ينبغي ان اذكر على وجه خاص المؤتمر القادم للمفوضين الذي سيعني بمسألة اتفاقية اللجوء الاقليمي . وسيمثل هذا التجمع في ١٠ كانون الثاني /يناير من العام القادم ضرورة الجهود المضنية التي بذلت خلال عدة سنوات لتقنين المبادئ الانسانية الاساسية المتصلة باللجوء الاقليمي ومن دواعي سروري ان اجتماعات هيئات مثل منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاستشارية القانونية الاسيوية الافريقية ، والتي مثلت فيها مفوضيتي ، قد اتخذت بالاجماع توصيات ايجابية لدعم المؤتمر المقترح . واني آمل مخلصا ان تشكل أعمال المؤتمر معلما بارزا في تطوير القانون الانساني الدولي المتصل باللجوء الاقليمي . واسمحوا لي ايضا ان اشير في هذا الصدد الى قرار الجمعية العامة ٣٤٥٦ (د - ٣٠) والذي طلب مني بموجبه ان اسعى لجمع تبرعات لتغطية نفقات المؤتمر ، ونظرا للاستجابة غير الكافية التي لقيتها حتى الآن ، أكون شاكرا لو استطاعت الحكومات ان توضح في موعد مبكر عن تبرعها لمجموع المتطلبات الذي يبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار .

سيدى الرئيس ، أود الآن ، اذا سمحتم لي ، ان اعلق بايجاز على بعض الحالات التي تسبب القلق للمفوضية في اجزاء مختلفة من العالم . وقد يكون من المناسب بعد ان أشرت لتسوية الى الحماية ، ان اتحدث عن امريكا اللاتينية حيث تنطبق هذه المسائل اليوم الى اكبر درجة . ويرجع الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الاجتماعي في بعض تلك البلدان ان حالة اللاجئين مازالت اكثر من خطيرة . وعلى الرغم من ان عدد اللاجئين المسجلين من امريكا اللاتينية ليس كبيرا الا انهم يمثلون مشكلة معقدة جدا من حيث فعالية الحماية وايجاد حلول دائمة . ولا تزال معظم بلدان امريكا اللاتينية التي انضمت الى اتفاقية ١٩٥١ وبروتوكول ١٩٦٦ تحتفظ بالتقييد الجغرافي ، فسي حين لم ينضم الكثير منها بعد الى الاتفاقية . ويشكل ذلك عقبة خطيرة في قيام المفوضية بمعالجة المشاكل المتصلة بحقوق اللاجئين . وبالمثل لم يستوعب سوى جزء من مجموع الحالات في القارة للتوطين الدائم . ومن هنا تبرز الحاجة الى التماس فرص اعادة التوطين في اماكن اخرى ، مما اضفى على المشكلة بعدا عالمي النطاق . وفي الأرجنتين ، ومن بين ١٠ ٠٠٠ لاجيء مسجل فان ٨٠ في

المائة منهم من شيلي ، في حين ان ٢٠ في المائة منهم من أورغواي وبوليفيا والبرازيل ، بهــذا الترتيب . ويواصل حوالي ٦٠٠٠ من هؤلاء العيش معتمدين على علاوة الاعالة وهم بذلك يشكلون عبئا ماليا ثقيلا على الموارد المحدودة للمفوضية . وبالإضافة الى هؤلاء اللاجئين ، غادر الارجننتين حوالي ٥٠٠ لاجيء من امريكا اللاتينية ، ومعظمهم من شيلي ، منذ احداث ايلول /سبتمبر ١٩٧٣ ، في حين اختار آخرون كثيرون من غير المسجلين ان يعيشوا في سرية . ونظرا لمشاكل النظام العام والا من يتوق كثير من اللاجئين المسجلين ، الذين يعيشون في حالة من الخوف الدائم ، الى مغادرة الارجننتين ؛ واستجابة لنداء وجهته في ٢٢ حزيران /يونيه من أجل اعادة التوطين ، ردت ٩ بلدان بالاجاب في حين تركت بلدان اخرى الباب مفتوحا . ونتيجة لذلك فان الانتقال من الارجننتين ما زال مستمرا بمعدل ٢٠٠ في الشهر . ومن المهم والملح ان تتقدم البلدان التقليدية لاعادة التوطين ، وغيرها من البلدان ايضا ، بسخاء لتخفيف محنة هؤلاء اللاجئين .

اما بالنسبة لشيلي ، فقد غادر حوالي ٦٠٠ شخص ذلك البلد برعاية المفوضية ، ولا يزال انتقال المواطنين الشيليين للالتحاق بأرباب اسرهم في الخارج مستمرا . وقد أغلق آخر ملان آمنه في ٣١ آذار /مارس من هذا العام .

وبالمثل غادر بيرو حوالي ٣٥٠ لاجيء برعاية المفوضية في حين لا يزال حوالي ١٠٠٠ لاجيء في ذلك البلد ، ومعظمهم موجود على اساس اللجوء المؤقت . وبالإضافة الى اللاجئين من أصل أوروبي فان هناك أيضا مجموعات من اللاجئين من امريكا اللاتينية في مختلف البلدان الأخرى في القارة . ولا تزال جهودنا مستمرة لزيادة تعزيز وجود المفوضية في المنطقة بغية الوفاء على نحو أكمل بالمتطلبات المتزايدة من العون الانساني والحماية الانسانية .

وقد كانت التطورات في امريكا الشمالية مشجعة اثناء الفترة المستعرجة . ان لم تواصل كل من كندا والولايات المتحدة دعمهما المالي الى مختلف أنشطة المفوضية فحسب ، ولكنهما قبلتا اعدادا كبيرة من الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية لاعادة توطينهم . وتم ، بالتشاور الوثيق مع حكومة كندا ، افتتاح مكتب فرعي في أوتاوا في حين يجري في الولايات المتحدة بذل جهود لتبسيط اجراءات الأهلية تلعب فيه المفوضية دورا استشاريا .

اما بالنسبة لاروبا فان أنشطة المفوضية ما زالت باقية على مستوى برنامج العام الماضي باستثناء يوغوسلافيا حيث جرى ، بعد زيارة قمت بها هناك ، تعيين الحاجة الى مزيد من مشاريع المساعدة .

وتواصل المفوضية جهودها لتعزيز لم شمل العائلات من مختلف بلدان أوروبا الشرقية . وقد لقيت هذه المبادرة ، التي اتخذت في اطار النوايا التي اعربت عنها الدول في مؤتمر التعاون والا من في اوروبا الذي عقد في هلسنكي ، قدرا من النجاح . وحتى الآن تم حل ما يزيد عن نصف الحالات المقدمة من المفوضية الى السلطات في مختلف بلدان أوروبا الشرقية ، واني آمل مخلصا ان يتم تحقيق مزيد من التقدم في هذا الميدان .

واود أيضا ان اعرب عن تقديري العميق للبلدان الأوروبية التي لم تواصل فحسب دعمها لمختلف أنشطتنا بل زادت ايضا من تعزيز هذا الدعم . كما قبل عدد من البلدان اعادة توطين

اعداد كبيرة من الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية . واذكر على الأخص فرنسا التي قبلت عددا كبيرا من الأشخاص المشردين من الهند الصينية . ونأمل ان تتبع بلدان أخرى ذلك الاتجاه الذى بدأته بلدان أوروبا الغربية .

واستمرت افريقيا ، في اطار البرنامج السنوى ، مركزا للاهتمام . ففي خلال السنة المستعرضة خصص ما يزيد عن ٦٠ في المائة من مجموع ميزانية المفوضية للاجئين في تلك القارة . وازداد عدد الحالات نتيجة مزيد من التدفق في بلدان مثل بلدان زائير والسودان ومنطقة افريقيا الوسطى وموزامبيق . ولا تزال الحالة العامة في الجنوب الافريقي تدعو للقلق وخاصة في ضوء الاحداث الأخيرة ، ونحن نرقب التطورات في تلك المنطقة عن كثب . وفي نفس الوقت ، تجرى دراسة بعض التدابير الخاصة للمساعدة لما يزيد عن ٢٦٠٠٠ لاجيء من روديسيا الجنوبية (زمبابوى) في موزامبيق . وقد استلزم الامر ادراج اعتماد خاص قدره ٧٥٠٠٠ دولار على أساس طارئ عندما دمرت احدى المستوطنات التي يجرى تمويلها من المفوضية في ظروف معروفة من الجميع لا احتاج في الواقع الى تكرار ذكرها . ومن الواضح ان معاناة عدد كبير من الأشخاص وتشردهم سوف يستمران حتما حتى يتم استعادة العدالة والحقوق الانسانية الأساسية تماما في ذلك الجزء من العالم .

وفي انغولا ، كما هو الحال في غينيا - بيساو ، وموزامبيق ، يتطلب الأمر برنامجا كبيرا لتقديم المساعدة الى اللاجئين والأشخاص المشردين . وقد طالب مني الأمين العام ، بعد بعثة مشتركة بين الوكالات ارسلت اثناء حزيران /يونيه وتموز/يوليه من هذه السنة ، ان اضطلع بدور منسق للمساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة الى انغولا لفترة سنة واحدة . وبعد ذلك ، وفي ٢٣ آب /اغسطس وجهت نداء باسم الأمين العام ، يشمل مجموع المتطلبات للسكان المشردين . وبالإضافة الى ٤٨٠٠٠ طن من الأغذية ستتطلب مواد الاغاثة الاخرى مدخلا مجموعه حوالي ٣٢٥ مليون دولار . وبالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيسيف ومجلس الأغذية العالمي ومؤسسة الصحة العالمية ، وبدعم الحكومات والهيئات غير الحكومية ، فاني أرجو ان يكون من الممكن تحقيق التنفيذ الكامل لبرنامج المساعدة هذا الذى تشدد الحاجة اليه .

وتواجه مفوضيتي ايضا ، بالإضافة الى مواصلة اهتمامها بالجنوب الافريقي ، مشكلة خطيرة في شمال افريقيا نجمت عن الحالة في الصحراء الغربية . فقد طالبت حكومة الجزائر بمساعدة المفوضية لآلاف من الصحراويين يعيشون الآن في ظروف خطيرة في مخيمات في منطقة داندوف في جنوب غرب الجزائر . ومن ناحية أخرى وجهت حكومتا موريتانيا والمغرب نداءات لعودة هؤلاء الصحراويين الى ديارهم ، وطلبت مساعدة المفوضية في التشجيع على عودتهم الاختيارية . وبالطبع تتبع المفوضية سياستها التقليدية في هذا ، الحالة كما في حالات اخرى في اماكن اخرى من العالم ، وهذه السياسة هي عدم ادامة أى مشكلة بل التماس الحلول السريعة والدائمة التي تشمل ، في جملة أمور ، العودة الاختيارية للوطن ، والتوطين الدائم . ولكن هناك حاجة ملحة الى المساعدة الانسانية ، ريثما يتم التوصل الى حل دائم . واني أرجو مخلصا ان تساهم الحكومات بسخاء للوفاء بمتطلبات الاغاثة .

وبالمثل من منا يستطيع يا سيادة الرئيس ان يتجاهل المحنة المفجعة لمئات الألوف من المشردين في قبرص ولبنان ؟ انه من الواضح ايضا ان هناك حاجة متواصلة للمساعدة الانسانية في نفس الوقت الذى يجرى التماس حلول مرضية للمشاكل التي يواجهها هذان البلدان .

وان تحول الآن الى آسيا ، دعوني أولا أعلق بايجاز على البرنامج في شبه جزيرة الهند الصينية . ان تنفيذ المشاريع في كل من جمهورية فيتنام الاشتراكية وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية لا يزال يسير على نحو يدعو الى الارتياح . ففي فيتنام ، وبعد اعادة توحيد البلد ، تتم ادماج برنامجي المفوضية في الشمال والجنوب ، مع تعديلات طفيفة ، في برنامج موحد . ومع استمرار وجود احتياجات هائلة في البلدين ، تركز المفوضية فقط في المناطق الجغرافية المحددة سلفا والتي يوجد فيها أغلبية من المشردين ، وفي قطاعات محددة من المساعدة بخية تجنب الازدواج . وكما يحدث في أى مكان آخر من العالم تتوقع مفوضيتي أن تقوم تدريجيا بانتهاء برنامجها مع توصيل المستفيدين الى تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي . وعلى هذا فمن المتوقع ان يكون برنامج سنة ١٩٧٧ ، بالمقارنة مع البرامج الجارية التي توقعت مدخل قدره ٢٠ مليون دولار ، أقل من ٥٠ في المائة البرنامج الحالي .

وفي تايلاند يستمر التدفق للأسف ، وما زال برنامج المفوضية في هذه المرحلة برنامج للاحتواء . وقد استطاع بعض كبار زملائي في الآونة الأخيرة ، اثناء اجتماع اقليمي عقد في بانكوك ، القيام بزيارة عدة مخيمات وتقييم الحالة العامة . كما جرت مناقشات مع السلطات التايلاندية لتشجيع الحلول الدائمة . وبالنسبة للأشخاص المشردين من لاوس ، الذين يشكلون الاغلبية الساحقة من مجموع الحالات ، سيكون انسب الحلول بالطبع هو العودة الاختيارية ، مثلما يحدث في أى مكان آخر من العالم . وحتى يتحقق ذلك ، سيكون لزاما ان تستمر مشاريع الاغاثة على الرغم من اننا نأمل أن يكون برنامج المفوضية في السنة القادمة اكثر اتجاها نحو الاكتفاء الذاتي مما هو عليه في الوقت الحاضر .

وبالنسبة للبلدان التي تقع شرق تايلاند ، والتي يغطيها المكتب الاقليمي في كوالالمبور ، لا يزال نمط اشتراك المفوضية متماثلا تقريبا . وبالإضافة الى مشاريع اعادة التوطين ، مثلما يحدث في ماليزيا ، تتألف الأنشطة الرئيسية من المساعدة المؤقتة او من الرعاية او الاعاشة لعدد متذبذب من حالات الأشخاص المشردين من الهند الصينية . وينطبق ذلك على الأخس على هونغ كونغ واندونيسيا واليابان والفلبين وسنغافورة . كما تواصل المفوضية جهودها في ميدان اعادة توطين هؤلاء الأشخاص ومعظمهم من تايلاند ، ولكن بعضهم ايضا من بلدان أخرى في المنطقة .

وقد تم تعزيز وجودنا في المنطقة مؤخرا ولا سيما بخية القيام على وجه أكمل بمعالجة ما أصبح يعرف " برجال القوارب " وهي المشكلة التي أود ان اعلق عليها الآن . فمنذ السنة الماضية حدث تدفق منتظم للأشخاص من شبه جزيرة الهند الصينية الى بلدان مختلفة في جنوب شرق آسيا . ويصل معظم هؤلاء الأشخاص في قواربهم الصغيرة . ومع ذلك فان عددا منهم يبحر في قوارب ضعيفة التي قدر انه يتعين ، لتجنبهم الغرق ، انقاذهم في عرض البحر . ويضيف هذا الجانب بعدا دراميا للمشكلة التي لقيت مؤخرا قدرا كبيرا من الأهتمام في وسائل الاعلام . وقد سمحت لي الفرصة بالفعل لاستعراض انتباه اللجنة الى هذه المشكلة ، وذلك في الاجتماع غير الرسمي الذي عقد في ٢٥ حزيران/يونيه . ومنذ ذلك الحين أصدرت نداءا من أجل الحصول على فرص اعادة التوطين من أجل " رجال القوارب " هؤلاء . وترد تفاصيل الحالة الحاضرة فيما يتعلق بهم في " نشرة معلومات " تجري اتاحتها للجنة . وأود من جانبي ، ولأسباب انسانية محضة ، أن اضع الجوانب الجوهرية لهذه الظاهرة أمام اهتمام الحكومات .

أولا ، يجب على ربابنة السفن ، وفقا للصكوك الدولية القائمة ، التي تتعلق بقواعد القانون المتعلقة بالمساعدة في البحر ، ان ينقذوا ، مدفوعين بروح من التضامن الانساني ، القوارب المعرضة للخطر في عرض البحر . وثانيا يجب على بلدان اللجوء الاول أن تتخذ موقفا كريما وان تمنح اللجوء المؤقت على الأقل الى هؤلاء الأشخاص . وستكون المفوضية بالطبع مستعدة ، حيثما يلزم ، لتمويل العناية بهم واعاشتهم ريثما يتم التوصل الى حل دائم . وثالثا فاني أرجو مخلصا ان تستجيب الحكومات وخاصة حكومات بلدان اعادة التوطين التقليدية ، استجابة مشجعة وسخية لما قمت بطلبه في ٢٨ تموز/يوليه ، وان تمنح حصصا خاصة بهؤلاء الأشخاص لأسباب انسانية ، على نمط " خطة العشرة أو أكثر " المألوفة فعلا للحكومات والمعروفة جيدا لهذه اللجنة .

سيدى الرئيس ، ان تنوع ونطاق الحالات التي تتطلب تدابير من قبل المفوضية قد حتم فرض اعباء أكبر على الموارد المالية والانسانية للمفوضية . وبالنسبة للنواحي المالية فاني أشعر بالأسـرور ان ما أبدته الحكومات من ثقة في المفوضية ، وأوضح الأدلة على هذه الثقة هو أن الحكومات لم تتخاضل قط عن تزويد مفوضيتي بالوسائل المالية الكافية للاضطـالاع بمهامها المختلفة . وهذا مصدر تشجيع لنا ، وخاصة في جـو الازمات المالية الشاملة التي تواجهها منظومة الأمم المتحدة عموما . ومع ذلك فاني أدرك تماما الخطر الذي ينطوى عليه الاكثار من النداءات للحصول على أموال ، وكما أشار الامين العام بحق في تقريره السنوى فان ذلك يؤدي بصورة واضحة الى انفاذ قانون تناقص الغلة . وكان على المفوضية ان تواجه هذه الحالة في اطار العمليات الانسانية الخاصة التي دعت الى القيام بها . وان الطابع غير المنظور للأزمات التي تؤدي الى حالات تتطلب هذه العمليات ، وعدم امكانية التنبؤ بتطورها من حيث الحلول الدائمة ، يجعل من العسير بوجه خاص على مفوضيتي أن تجازف بوضع ميزانيات للمستقبل أو أن تنبه المتبرعين مقدما . وهذا هو سبب وجود الحاجة الى البراعة واييجاد حلول تتسم بالابداع للمشاكل التقنية في مخصصات الميزانيات الوطنية . ولذلك فاني أرحب ترحيبا كبيرا بأية اقتراحات قد تعن لأعضاء هذه اللجنة .

وأود ان اذكر اللجنة في صدد تمويل البرنامج السنوى ، ان الرقم المستهدف لبرنامج ١٩٧٧ ، وهو زهاء ١٦٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة ، يقوم على أساس الحد الأدنى للمتطلبات المتوقعة في هذا الوقت . وبالتالي فانه لا يمكن استبعاد ان يستلزم الأمر اجراء تنقيح لزيادة هذا الرقم المستهدف خلال السنة التالية . ولسوء الحظ ، واصلت متطلبات البرنامج السنوى زيادتها في السنوات الأخيرة ، في حين تتخلف التبرعات الحكومية المعلنـة في المؤتمر السنوى لعقد التبرعات خلفا كبيرا عن هذه المتطلبات . وكان لزاما على بسبب هذه الحالة ان اصدر في حزيران/يونيه من هذه السنة نداء خاصا للحصول على تبرعات اضافية للبرنامج ، وفي هذا الصدد اود أن اشيد اشادة خاصة بحكومات هولندا والبلدان الشمالية التي استجابت بسخاء الى درجة انني استطيع اليوم ان أعلن ان التمويل قد تحقق تماما لبرنامج ١٩٧٦ برقمه المستهدف المنقـح وهو ١٤٨ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة .

وبالنسبة لسنة ١٩٧٧ ، فانه من المهم الى اقصى حد ان تعلن الحكومات عن زيادات كبيرة في مؤتمر عقد التبرعات لهذا العام ، وذلك لتجنب نداءات برنامجية خاصة للحصول على مزيد من التبرعات اثناء السنة التالية .

سيدى الرئيس ، ان هدف المفوضية هو تحقيق أقصى قدر من النتائج بأدنى حد ممكن من المدخلات من حيث النقود والقوى العاملة معا . ولذلك يسرني أن استطيع القول انه بالنسبة الى الموظفين ، وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في حجم العمل الواقع علينا ، تمكنت المفوضية من ان تظل فريقا صغيرا نسبيا . وفيما يتعلق بالميزانية العادية للمفوضية التي تشكل جزءا من ميزانية الأمم المتحدة ، تم التوصل الى اتفاق مع الأمين العام على ان تبقى الميزانية ثابتة بارتفاع حقيقية لفترة اربع سنوات . واني لأشعر بالارتياح ان أبلغكم اننا قد تمكنا من التقيد تماما بهذا الاتفاق . وقد جرت تغطية التكاليف الاغذية التي تطلبها زيادة عبء العمل من صناديق التبرعات . وبالنسبة للمعاملات الخاصة ، يجرى ادراج عنصر دعم برنامجي صغير ، وفقا للممارسة الثابتة في الأمم المتحدة ، فسي ميزانية كل عملية خاصة . ويمكن ذلك المفوضية من استخدام موظفين مؤقتين ، وخاصة بفرش الخدمة الميدانية حيث تكون الحاجة اليهم على أشدها . ومع مرور الوقت واكتساب الخبرة ، بدأت المفوضية في الاستعانة بمجموعة من الموارد البشرية مما يمكن الموظفين الدائمين من اقتسام ضغط عبء العمل المتزايد . وبعد انتهاء أى عملية خاصة محدودة ، تعود المفوضية آليا الى حجمها الاعلى مما يضمن ما هو متأصل فيها من المرونة والقدرة على التكيف .

وأود ان اؤكد في هذه المناسبة على الطابع الجوهري للتعاون مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . فقد واصلت منظمات مختلفة ذات صلة مباشرة ، على أساس المبدأ ، ومن حيث الدعم المالي والمادى ، جهودها التي اصيبت عنصرا جوهريا في تقديم المساعدة الى اللاجئين والمشردين . وعلى هذا فان الوكالات التقنية قد واصلت توفير الخبراء للتخطيط ولتقييم مشاريع التوطين المعقدة . وأتاحت الوكالات المتبرعة موارد لا كمال موارد المفوضية . وكثيرا ما شملت مدخلاتها المادية متطلبات لم تكن المفوضية بقادرة على تمويلها . وفي بعض الأماكن الأخرى ، وخاصة حيثما لا تكون المفوضية ممثلة ، يكفل الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الاتصال مع الحكومات . وتوفر اليونيسيف ما أمكنها ذلك ، مساعدة مادية الى السكان وخاصة الى المجموعات المعرضة للخطر . وفي عدد من الحالات ، حيثما يجرى تزويد مجموعات كبيرة بالاغذية الفورية والمساعدة للاذماج فسي المناطق الريفية ، تزيد قيمة الامدادات الغذائية التي يوفرها برنامج الاغذية العالمي عن مجموع مدخلات المفوضية لنفس المجموعات ، وكثيرا ما تصل الى ملايين الدولارات . ومن البديهي انه يجرى بذل كل الجهود لتجنب الازدواج . ويسرني أن استطيع القول ان هذه الجهود كانت ناجحة حتى الآن ، وذلك بارشاد الأمين العام وبالتعاون الوكالات المعنية . وأود أن أعرب عن شكرى الحار جدا لهذه المنظمات لكافة جهودها التي تبذل عن طريق ممثلها الموجودين بيننا اليوم .

وأود أن اشدد ايضا في هذه المناسبة بالمنظمات غير الحكومية ، وكثير منها ممثل هنا . وكما نعرف جميعا فان هذه المنظمات تدرك بالتفصيل المشاكل التي يواجهها أفراد اللاجئين الذين تتصل بهم يوميا عن طريق موظفيها في الميدان .

وتعتمد المفوضية في حالات كثيرة على الوكالات التطوعية . وفي بعض الحالات تعمل هذه الوكالات بصفتها شركاء عاملين في تنفيذ برامجنا . وفي حالات أخرى تشكل مصادر هامة لجمع الأموال للمفوضية ولنشر المعلومات عن الاعمال المتصلة باللاجئين . واخيرا تتعاون عدة وكالات تعاوننا وثيقا مع المفوضية في ميدان الحماية حيث تمثل هذه الوكالات نقطة ضمير المجتمع في المحافظة على حقوق الانسان الرئيسية للاجئين .

ان التعاون مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية الأخرى هو بآسيادة الرئيس امر جوهري ، اذا كان لنا أن نتابع بنجاح هدفنا الرئيسي وهو النهوض بالحلول الدائمة للمشاكل التي تواجهنا . ونحن ندرك أنه لا ينبغي على الإطلاق ان تؤدي المساعدة الدولية بأى شكل من الأشكال الى ادامة مشكلة ما . ونظرا لتزايد الطلبات على كرم الحكومات فان الامر قد اصبح ضروريا أكثر من أى وقت مضى أن تراعى عملية التخطيط مراعاة تامة جانب الانهاء على مراحل في نهاية المطاف . ففي حالة اللاجئين الذين يشملهم النظام الأساسي للمفوضية ، لن تكون عملية الانهاء التدريجي في مرمى البصر الا اذا تم فعلا تحقيق الحلول الدائمة الوارد بيانها في النظام الأساسي ، اى العودة الاختيارية للوطن ، واعادة التوطين او الامماج مع احتمال تجنس اللاجئين في نهاية الأمر .

بيد ان المفوضية تتخذ ، في حالة العمليات الخاصة ، عملية اسرع للانتهاء التدريجي حتى لا تصبح هذه العمليات مرهقة للغاية للمجتمع الدولي . والعمليات الخاصة بطبيعتها ذات أمد قصير ، ان يحدث انه اما ان يكون طول أمد تدابير المفوضية قد تحدد مسبقا ، كما في حالة أنغولا (سنة واحدة) أو يجرى التخطيط على نحو يؤدي تلقائيا الى انتهاء البرنامج تدريجيا ، كما في حالة الهند الصينية . وفي جميع الحالات ، تتجه جهودنا الى تمكين الأشخاص المشردين من تحقيق قدر من الاكتفاء الذاتي بأسرع ما يمكن .

سيدى الرئيس ، ليس ثمة أى شيء جديد أو مبتكر في معيار الاكتفاء الذاتي الذى ذكرته لتوى . ان أن ثلثي سكان العالم يجاهدون الآن لتحقيق هذا المعيار ويواجهون ما يبدو انه صعاب لا تنتهي في تحقيق ذلك الهدف . ويجرى الآن بذل جهود جديدة داخل الأمم المتحدة وخارجها لتضييق الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، بين الشمال والجنوب . وفي كل يوم نطالع أو نسمع عن النظام الاقتصادى الجديد الذى تحاول جميع الدول بدرجات مختلفة أن تنهض به . وفي هذا الصدد ، فان عالم اللاجئين والمشردين الذين تم بهم مفوضتي ، يستحقون ، كما اعتقد ، اهتماما خاصا . انهم أفقر الفقراء ، لا من الناحية المادية فحسب ، ولكنهم لانهم كثيرا ما يكونوا دون أمل . انهم ضحايا أحداث خارجة عن سيطرتهم ، وهم مرغمون ، شاءوا ام ابوا ، بأن يقفوا من حاضر مظلم الى مستقبل مجهول . واني اعتقد ان هناك ضرورة محتمة للسعي ، على نحو متواز مع الجهود لاقامة نظام اقتصادى جديد ، الى تحقيق " نظام انساني جديد " ، بأمل امكان ايلاء قدر اكبر من الاهتمام الى المبادئ الانسانية التي يكثر الواعظون بها ولكن يندر من ينفذها .

عندما نتحدث عن هؤلاء الذين اقتلعوا من جذورهم في عصرنا ، وهم ضحايا انتهاكات حقوق الانسان الأساسية ، تحضرني قصة رويت عن أحد الأطفال في مخيم للاجئين سأله احد المحققين بنية طيبة اذا كان له اى بيت ، فأجاب الطفل : " آه ، نعم ، ولكن ليس لدينا منزل نضعه فيه " .

سيدى الرئيس ، أعضاء الوفود الموقرة ، ان أفضل ما يمكن ان اختم به هذا البيان هو ان اكرر ما قاله زميل كان يعمل في المفوضية عند ما التحقت بها ، وكان ذلك منذ اكثر من خمس عشرة سنة :

" ان الاحصاءات هي مجرد نقاط مرجعية لا تغني عن الواقع . يمكننا ان نلخص حياة مليون انسان في قصاصة من الورق ، ولكن يجب علينا في نهاية الأمر ان نتعامل مع البشر كأفراد . وبمجرد أن ذهبت الى أول مخيم للاجئين في حياتي تعلمت الفرق بين الاحصاءات والأشخاص . ولا أستطيع أن أشيح بوجهي عما اكتشفت " .

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استلم منها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
